

مجلة تاريخ العرب والعالم (بيروت): حلقة أولى 174(1998)، ص 40 – 6- ؛ حلقة ثانية 175(1998)، ص 22- 39؛ حلقة ثالثة: 176(1998)، ص 58 - 78.

## اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (1798- 1916): فصول من الهيمنة والتفتيت

عبدالرؤوف سنو  
أستاذ في الجامعة اللبنانية

إذا كان تأسيس " شركة الهند الشرقية " شكل بداية اهتمامات بريطانيا بالتجارة الشرقية، فإن حملة بونابرت على مصر عام 1798 ومحاولته مد نفوذ بلاده إلى الخليج العربي، كانتا حافزين رئيسيين في صياغة بريطانيا سياسة تقوم على السيطرة على الجزيرة العربية بأطرافها الشرقية والغربية والجنوبية في إطار خطة إمبريالية كبرى لتأمين مصالحها التجارية ثم الإستراتيجية والسياسية في المنطقة وعبرها وإحاق المنطقة بمركزها الإمبريالي تحت شعار "السلم البريطاني". وطوال القرن التاسع عشر، وتحديداً منذ افتتاح قناة السويس، كانت مصالح بريطانيا على أطراف الجزيرة العربية وفي المحيط الهندي في تصاعد مستمر، مما جعلها تتصدى لمحاولات القوى الإقليمية (مصر والدولة العثمانية وفارس) والأجنبية الأخرى (فرنسا وروسيا وألمانيا) للتغلغل في المنطقة. وفي الوقت نفسه، عمدت بريطانيا إلى ضرب القوى المحلية وزيادة شرذمتها وتفتيتها وخلق كيانات سياسية كبلتها بشتى الاتفاقات والمعاهدات.

إن هدفنا من هذه الدراسة هو تتبع المسار التدريجي المنظم لسياسة بريطانيا تجاه إمارات الخليج العربية في مرحلة ما قبل ظهور النفط، وذلك من خلال قراءة نصوص اتفاقاتها ومعاهداتها معها وتفسيراتها لها والتعديلات التي أدخلتها عليها تبعاً لمصالحها ووضعها في إطار الأحداث والتطورات التي مكنتها من تعميق الانقسام والتجزئة في المنطقة وفرض هيمنتها الكاملة عليها. وإننا نطرح الفرضية، بأن بريطانيا، في سياق مساعيها لوضع المنطقة تحت نفوذها، عمدت إلى فرض هيمنتها على سياسات المنطقة واقتصادياتها، وعلى إبعاد النفوذ الأجنبي المنافس لها عن الخليج وكياناته.

### بريطانيا والتجارة الشرقية وأوضاع الخليج حتى عام 1798

تعود محاولات بريطانيا للوصول إلى الشرق والمشاركة في تجارته إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر عندما سعى عدد من التجار الإنكليز إلى استكشاف إمكانية إقامة علاقات

تجارية مع المنطقة بعيداً عن طرق المواصلات البرتغالية. وقد حدثت أولى تلك المحاولات، عندما تم اكتشاف طريق إلى الخليج العربي عبر الأراضي الروسية وفارس<sup>1</sup>. وفي تلك الأثناء، جرت محاولات أخرى لتعزيز التجارة البريطانية مع المشرق عن طريق البحر المتوسط. فحصل الإنكليز على أول امتياز تجاري لهم من الدولة العثمانية عام 1580<sup>2</sup>. وفي عام 1600 أسس البريطانيون "شركة الهند الشرقية" التي اتخذت من حلب على الساحل السوري مركزاً تجارياً لها وحلقة اتصال بين أوروبا من جهة والخليج العربي والهند من جهة أخرى عبر طرق التجارة البرية المعروفة<sup>3</sup>. وقد تركز اهتمام الشركة في منطقة الخليج على مقايضة منتجاتها الوطنية من الثياب الصوفية بالحرير الفارسي ومنافسة البنادقة والبرتغاليين في تجارة التوابل. وابتداء من عام 1608، كانت سفنها تتردد بانتظام على المحيط الهندي، أخذت تتاجر للمرة الأولى مع الخليج العربي ابتداء من عام 1616س<sup>4</sup>. وفي الوقت نفسه، وجهت الشركة البريطانية اهتماماتها إلى سواحل البحر الأحمر واليمن<sup>5</sup>.

أقلق الزحف البريطاني نحو الخليج والمحيط الهندي البرتغاليين، الذين كانوا قد سيطروا على النقاط الاستراتيجية فيه منذ العقدين الأولين من القرن السادس عشر. فسارعوا إلى مجابهته تجارياً. ثم ما لبثت أن تحولت المنافسة التجارية بين البرتغال وبريطانيا بعد عام 1612 إلى صدامات بحرية أمام سواحل الهند، شارك فيها الهولنديون كحلفاء للبريطانيين، وذلك بهدف إقصاء البرتغاليين عن المنطقة تجارياً وسياسياً. وبدعم من سفن الشركة البريطانية، تمكنت فارس من الاستيلاء على قشم وهرمز من البرتغاليين عام 1622. ومقابل ذلك، حصلت الشركة على امتيازات من فارس وأسست لها وكالات تجارية في شيراز وأصفهان وبندر عباس (جمبرون)<sup>6</sup>.

وبطردهم من ساحل عُمان على يد اليعاربة في عُمان ما بين عامي 1640 و1650، انتهى نفوذ البرتغاليين في الخليج وتحولت المنافسة عليه منذ ذلك الحين بين الحليفين السابقين، هولندا وبريطانيا. وقد واجه البريطانيون منافسة حادة من قبل الهولنديين وألحقت بهم أضرار جسيمة بالنسبة إلى تجارة التوابل ورفض هؤلاء الآخرين دفع الرسوم الجمركية لهم في ميناء بندر عباس، والتي كان للشركة البريطانية الحق في نصفها. كما تمكن الهولنديون من إفساد العلاقات بين بريطانيا وفارس في عصر الشاه صافي، الذي رفض تجديد امتيازاتهم. فاضطرت الشركة البريطانية إلى نقل وكالتها من بندر عباس إلى البصرة عام 1643. ولم تنحصر المواجهة بين بريطانيا وهولندا على صعيد التجارة فحسب، بل شهدت مياه الخليج حصول اشتباكات بحرية بين سفن الطرفين إنعكاساً للحرب التي دارت بينهما في أوروبا (1652-1654). وقد تمكن الهولنديون من إلحاق خسائر جسيمة بالبريطانيين وفرضوا سيطرة كاملة على تجارة الخليج استمرت حتى الثمانينات من القرن السابع عشر<sup>8</sup>.

ومنذ أن أخذت هولندا تعتمد في الربع الأخير من القرن السابع عشر على بريطانيا للمحافظة على استقلالها ضد تهديدات فرنسا (تحالفها عام 1688 مع بريطانيا لصد التوسع الفرنسي في أوروبا)، انعكس وضعها الأوروبي المستجد على الخليج العربي، حيث بدأت

مراكزها التجارية هناك تخضع للبريطانيين وتصبح في خدمتهم<sup>9</sup>. وفي عام 1688 انتزع البريطانيون مالقا من أيدي الهولنديين وتحكموا بذلك في تجارة الشرق مع الصين وجزر الهند الشرقية<sup>10</sup>. وبلغ تدهور هولندا ذروته عندما انسحبت من مركزها في البصرة وبندر عباس على التوالي عامي 1753 و 1759. وبفضاء الأمير مهنا بن نصر، حاكم ريق، على مواقع الهولنديين الحصينة في جزيرة خرج عام 1766، وصل النفوذ الهولندي إلى نهايته في الخليج العربي<sup>11</sup>، وبدأ العصر البريطاني، الذي ترافق بدايته مع دخول فرنسا إلى الساحة الخليجية كمنافسة تجارية وسياسية لبريطانيا<sup>12</sup>.

وأثناء المراحل الأخيرة من التنافس البريطاني - الهولندي في الخليج، وضعت بريطانيا مشاريع لاحتلال البحرين وجعلها مستعمرة تابعة لها، والإستيلاء على جزيرة قشم اعتقاداً منها أنها توفر لها موقعاً استراتيجياً في الخليج، فضلاً عن استخدامها مركزاً تجارياً لفرض الرسوم الجمركية بحرية على التجار الذين يستخدمونها دون التعرض لابتزاز الموظفين الفرس، كما كان يحصل في بندر عباس. لكن هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح يومذاك بسبب مخاوف حكومة الهند من ردود فعل قبائل الهولة في البحرين ومن كلفة الدفاع عن جزيرة قشم بشرياً ومادياً. بالإضافة إلى ذلك، فشلت محاولات بريطانيا العسكرية والدبلوماسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر للسيطرة على بندر ريق وخرج وشط العرب، حيث مضارب قبيلة كعب في المنطقة الأخيرة<sup>13</sup>.

بعد اضمحلال نفوذ هولندا في الخليج، حلت فرنسا محلها في مناهضة بريطانيا في المنطقة. وحتى الثلث الأخير من القرن السابع عشر ظلت علاقات تلك الدولة مع الخليج والهند تجارياً وسياسياً والهند بطيئة نسبياً. وهذا يعود إلى تأخرها في إنشاء شركة تجارية شرقية وانشغالها بحروب القارة الأوروبية وهيمنة دول الاستعمار التقليدية على طرق المواصلات مع الهند وجزر الهند الشرقية ومقاومتها لأية محاولة تسرب فرنسية إلى المنطقة<sup>14</sup>.

وبعد انتهاء حرب الثلاثين عاماً (1618-1648)، تأسست "شركة الهند الشرقية" الفرنسية (1664). وابتداء من مطلع القرن الثامن عشر، أخذت هذه الشركة توطد نفوذها في الخليج بالحصول على الامتيازات من فارس وافتتاح الوكالات التجارية والقنصليات<sup>15</sup>.

وأثناء حرب السبع سنوات (1756-1763) وفي أعقابها، وبين عامي 1785 و 1810، تحول الخليج العربي والمحيط الهندي إلى أحد الميادين الجانبية للصراع الفرنسي - البريطاني في العالم. وبسبب أهمية المنطقة على الصعيدين التجاري والاستراتيجي وكحلقة اتصال بين أوروبا والهند<sup>16</sup>. ركز الفرنسيون جهودهم على ضرب المصالح البريطانية بوضع يدهم على مفاتيح الهند والسيطرة على المنافذ المؤدية إليها في البحر الأحمر والخليج العربي واستمالة بعض القوى في المنطقة إليهم واستخدام أراضيهم قواعد لغزو الهند. فحاولوا دون نجاح احتلال مصر (1798 - 1801) واستمالة فارس إلى جانبهم والاستحواذ على جزيرتي خرج وهرمز وجعلهما قاعدتين ضد النفوذ البريطاني في الخليج<sup>17</sup>.

وعلى الرغم من هزيمة بونابرت على يد البريطانيين في معركة أبي قير (2 آب 1798)، إلا أنه سار قدماً بعد احتلاله للسويس في تشرين الثاني عام 1798 في مد نفوذه إلى الخليج وداخل البحر الأحمر في خطوة للوثوب على الهند<sup>18</sup>. لكن بريطانيا تمكنت من إحباط مخططاته بين عامي 1798 و1800 ومنعته من تحقيق أهدافه<sup>19</sup>. وبسقوط موريشيوس (الفرنسية) بأيدي الإنكليز عام 1810، اختفى بذلك أي أثر للتهديد الفرنسي للمصالح البريطانية في الخليج وأمنت بريطانيا بذلك مصالحها في المنطقة وعبرها.

بعدما تم لهم القضاء النفوذ الأوروبي المنافس في الخليج العربي، أخذ الإنكليز يعملون خلال القرن التاسع عشر على تحويل المنطقة إلى "بحيرة بريطانية" وتوطيد نفوذهم على أطراف الجزيرة العربية من عدن في الجنوب حتى الكويت في أعلى الخليج. وفي سبيل تحقيق ذلك، أقامت بريطانيا علاقات تجارية - سياسية مع إمارات المنطقة واستخدمت دبلوماسية "فرق تسد" لضرب تحالفات القوى المحلية ضدها. كما استخدمت على خط مواز قوتها البحرية لكسر صمود المقاومة المحلية لمخططاتها ومشاريعها الاستعمارية. كيف كانت عليه أوضاع القوى العربية في الخليج، وكيف كانت عاملاً مساعداً لبريطانيا في فرض هيمنتها على المنطقة؟

ترافقت مساعي بريطانيا لإحكام هيمنتها على الخليج العربي مع غياب دولة مركزية قوية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية ووجود انقسامات قبلية- مذهبية وحزبية وصراعات على السلطة في عُمان وساحلها (الصراع بين الأباضية والسنة (= التحزب الهناوي - الغافري) وبين حزبي القواسم وبني ياس في ساحل عُمان<sup>20</sup>). وقد أجبرت هذه الانقسامات القوى المحلية المتصارعة على الاستعانة بالقوى الخارجية من فرس وعثمانيين وبريطانيين. وقد كان هذا التفكك والانشقاق قنوات انساب منها النفوذ التدريجي البريطاني المنظم إلى المنطقة. فقد أدى انهيار دولة اليعاربة الأباضية في عُمان بسبب التمزق الداخلي الناتج عن الصراع على منصب الإمامة بين قبائلها، إلى قيام دولة البوسعيديين على أنقاضها. وبدورها شهدت دولة البوسعيديين أواخر القرن الثامن عشر أحداثاً هامة شكلت نقطة تحول في تاريخ المنطقة، عندما وقع انقسام سياسي في البلاد نتج عنه قيام إمامة في الداخل (الرستاق) منقسمة على نفسها بين هناوية وغافرية، وسلطنة في الساحل (مسقط) تحت حماية الأسطول البريطاني<sup>21</sup>.

كما بدأ في الوقت نفسه تجمع فريد للقبائل المتنافسة في ساحل عُمان. وقد أفسح انهيار قوة البرتغاليين وانسحابهم من الخليج وانهيار دولة اليعاربة وانشغال الدولتين العثمانية والفارسية بخلافاتهما إلى ظهور تنظيمي القواسم وبني ياس. فأُسست قبائل الشمال في رأس الخيمة حلفاً تزعمه القواسم، فيما ظهر في الوقت نفسه حلف بني ياس في الظفرة والليوا، الذي مد نفوذه فيما بعد إلى الساحل، فشمّل أبو ظبي وما جاورها<sup>22</sup>. وبينما كان حلف القواسم قوة بحرية جعل من التصدي للسفن الأجنبية مورداً اقتصادياً له، تميز حلف بني ياس بقواعده البرية. وعندما نقل الشيخ شخبوط زعيم بني ياس (1793-1816) حكمه من الليوا إلى أبو ظبي لأسباب اقتصادية (الصيد والتجارة

واستخراج اللؤلؤ) مطلاً بذلك على الساحل، بدأت المنافسة تزداد بين الحلفين<sup>23</sup>. وقد تشابه كلاهما في قدرته على تجييش عدد كبير من القبائل والعشائر خلفه، وذلك من خلال رباط القربى والمصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة<sup>24</sup>. وكان الحلف القاسمي يضم رأس الخيمة والشارقة والجزيرة الحمراء وأم القيوين وعجمان<sup>25</sup>، فيما التقت قبائل المناصير والظاهر والعوامر خلف بني ياس بزعامة آل نهيان من آل بوفلاح.

وبالنسبة إلى البحرين التي كانت ثروتها من اللؤلؤ تجتذب القوى الإقليمية والدولية، فقد عايشت بدورها فترة تفكك داخلي. وبفضل تدخل البريطانيين في شؤونها الداخلية، حصل انشقاق بين أمرائها من آل خليفة وأمراء قطر من آل ثاني الذين كانوا وكلاء الأولين في قطر، مما أدى فيما بعد إلى انفصال قطر عن البحرين<sup>26</sup>.

كما شهدت هذه المرحلة ظهور الموحدين (الوهابيين) بقيادة آل سعود كقوة سلفية برية مناوئة لحكم البوسعيديين تتطلع نحو الساحل. وعندما بسط الموحدون نفوذهم حتى واحة البريمي عام 1795 وطردوا بني خالد من المنطقة، استنجد سلطان مسقط بالفرس تارة، وبالعثمانيين والفرنسيين تارة أخرى<sup>27</sup>.

وعلى الجانب الجنوبي والجنوبي - الغربي من الجزيرة العربية حصل انقسام مشابه. فقد انسلخت حضرموت في مطلع القرن الثامن عشر عن إمامة اليمن الزيدية ولحقت بها لحج وعدن منذ عام 1728. كما انفصل الأدارسة في تهامة وعسير شمال اليمن ودخلت الإمامة في اليمن في صراع مع العثمانيين<sup>28</sup>.

وإلى جانب الانقسام السياسي - المذهبي في عُمان وساحلها وقلب الجزيرة العربية، فإن تضارب المصالح الاقتصادية بين النخب القبلية وخصوصاً مع ازدهار حركة التجارة البحرية في الخليج كحلقة اتصال بين الهند وشرق إفريقيا من جهة، وأوروبا، كان يوجب الصراع في المنطقة، ويفسح في المجال أمام بريطانيا (= شركة الهند الشرقية) كسر احتكار المركنتالية العربية للتجارة الشرقية بتحويل مركز الثقل الاقتصادي من موانئ الخليج العربي إلى الطرق التجارية المارة برأس الرجاء الصالح والتسبب في الانهيار التدريجي للحالة الطبيعية واقتصادها المبني على تجارة المضاربة التقليدية، وبالتالي إدخال الخليج في الاقتصاد العالمي وإخضاع النخب القبلية الحاكمة لهيمنتها<sup>29</sup>.

إن تزايد نشاط القواسم البحري جعلهم في منافسة حادة مع المسقطيين نتيجة لاعتبارات تجارية وقبلية، مما حرك مخاوف الإنكليز على مصالحهم في تلك السلطنة، خصوصاً بعد اعتناق القواسم التعاليم السلفية الوهابية<sup>30</sup> وتوظيفهم " الجهاد الديني " في غاراتهم ضد السفن الأجنبية<sup>31</sup>. وقد رأى البريطانيون أن " القرصنة " العربية لم تنتشر في الخليج إلا بعد انضمام القواسم إلى حركة الموحدين<sup>32</sup>. وقد كان معنى التحالف القاسمي - الوهابي أن عُمان أصبحت محاصرة من

البحر والبر<sup>33</sup>. ولم يشكل القواسم خطراً على الملاحة التجارية لسلطنة مسقط فحسب، بل كانوا يتصيدون السفن البريطانية نفسها منذ نهاية القرن الثامن عشر<sup>34</sup> وشكلوا بذلك عائقاً أمام احتكار بريطانيا التجارة في الخليج، مما جعل تلك الدولة تقرر القضاء عليهم بذرائع شتى (مكافحة القرصنة وتجارتي الرقيق والأسلحة). إن الصراعات بين الإمامة والسلطنة ودرء الخطر القاسمي – الموحي عنهما، كانت هي الأسباب التي جمعت ما بين مسقط وبريطانيا في تحالف مشترك ضد القواسم والموحدين ونشاطهم البحري – البري<sup>35</sup>.

منذ بداية الصراع البحري بين بريطانيا والقواسم في الخليج كان هامش الحركة للقواسم محدود جداً، على الرغم من امتداد جنورهم إلى ساحل الخليج الشرقي وتمركزهم في جزيرة قشم الاستراتيجية<sup>36</sup>. فالمسألة لم تكن تفوقاً عسكرياً بحرياً فحسب، وإنما اقتصادياً وتنظيمياً وتقنياً وسياسياً أيضاً، ويقوم على العمل المؤسسي ولا يُقاوم بالطرق التقليدية كما حصل أثناء صراع اليعاربة مع البرتغاليين. فنجاح البريطانيين في الاستحواذ على تجارة الخليج والمحيط الهندي لا يعود إلى تأسيس شركة الهند الشرقية فحسب، وإنما إلى التنسيق الدقيق بين النشاطات الإمبريالية للحكومة البريطانية ونشاطات الشركة ووكلائها في المنطقة: تقديم الأولى دعمها الكامل للثانية من خلال دبلوماسيتها وأساطيلها الحربية، وقيام الشركة البريطانية بتمويل الأساطيل الحربية البريطانية<sup>37</sup>، وحتى المشاركة في " الحرب " المعلنة ضد السفن العربية<sup>38</sup>.

ولتنفيذ مخطتها في الهيمنة على الخليج، عملت بريطانيا على الاستفادة من التناقضات القائمة بين القوى في المنطقة في سبيل القضاء على القواسم. فاستغلت الخلافات المرحلية بين القواسم والموحدين لضرب تحالفهما ( فصل البر عن البحر )<sup>39</sup>، واستفادت أيضاً من العداوة بين القواسم والإمامة في عُمان من جهة وبين الإمامة وحركة الموحدين من جهة أخرى. كما لم تتوان عن استغلال التناقضات بين العثمانيين والموحدين. وتوضح سياستها هذه في إشراكها سلاطين مسقط في عملياتها العسكرية ضد القواسم ما بين عامي 1805 و1819، وفي التعليمات التي كانت ترسلها إلى أسطولها في الخليج بعدم التعرض للسعوديين وحصر عملياته ضد القواسم وإبعاد نفوذ الموحدين عن مسقط. وقد أدرك البريطانيون أن معركتهم هي في البحر ضد القواسم وإن أي احتكاك لهم بالموحدين على البر سوف يشغلهم في صراعات جانبية داخل الجزيرة العربية، وأن فرض الموحدين هيمنتهم على مسقط سوف يجعل من الخليج " خلية قرصنة تناهض سفن (الشركة البريطانية) وترعجها " <sup>40</sup>

### طبيعة اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج وأهدافها<sup>41</sup>

تنوعت هذه الاتفاقات والمعاهدات تبعاً لتعاظم أهمية الخليج التجارية والإستراتيجية وارتباطه بمصالح بريطانيا في المنطقة والتنافس الدولي عليه. فعلى الرغم من أن تلك الاتفاقات والمعاهدات قد ثبتت من وضع الأسر الخليجية الحاكمة تحت النفوذ البريطاني وأثرت في الظروف

الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، إلا أنها عكست أيضاً تصاعد أهمية الخليج بالنسبة إلى مصالح بريطانيا، في مجالات التجارة أولاً ثم السياسة والاستراتيجيا - هذه المصالح التي استلزمت القضاء على قوة القواسم البحرية تحت ستار مكافحة القرصنة، وتجارة عُمان تحت شعار مكافحة تجارتي الرقيق والأسلحة، ووقف كل علاقات واتصالات للقوى المحلية مع الخارج<sup>42</sup>.

وتعتبر هذه الاتفاقات والمعاهدات فريدة بحد ذاتها، إذ لم تتعامل بريطانيا مع إمارات الخليج العربية كمستعمرات أو مستعمرات تابعة للتاج البريطاني أو مناطق انتداب ولا كمحميات. فقد ربطتها بها من خلال علاقات "تعاهد خاصة" جعلتها تدور في فلكها وفي مركز هو أقرب إلى وضع "المحميات" من الناحية القانونية، دون أن تلتزم هي بالمقابل بأي شيء. صحيح، أن بريطانيا كانت تؤكد في كل اتفاق ومعاهدة على الاستقلال الداخلي للإمارات العربية وضرورة تصريح شؤونها بنفسها، إلا أنها كانت على عكس ذلك تتدخل في شؤون المنطقة الداخلية من خلال "النصح والمشورة (= الأوامر)، عندما كانت الأحداث تلمس أمنها وتهدد مصالحها<sup>43</sup>. وحتى عام 1873 أولت بريطانيا إدارة منطقة الخليج إلى حكومة بومباي، وبعد ذلك التاريخ أنيطت المسؤولية بحكومة الهند مباشرة<sup>44</sup> التي نشرت في المنطقة شبكة من المقيمين والمعتمدين الوكلاء السياسيين والعسكريين<sup>45</sup>. وقد أخذت حكومة بومباي، ثم حكومة الهند على عاتقها عقد الاتفاقات والمعاهدات مع منطقة الخليج.

وحيث أن الهيمنة البريطانية كانت هي نفسها في كل الخليج لناعية الممارسات والأهداف، فقد اتسم معظم تلك الاتفاقات والمعاهدات بقسمات مشتركة. فالشروط هي نفسها التي عمدت بريطانيا إلى تطبيقها على كل الإمارات، وخصوصاً ما يتعلق منها بتثبيت "الأمن والسلم" وتأمين الهيمنتين التجارية والاقتصادية والإشراف على علاقات كياناته مع العالم الخارجي. فالاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها مع عُمان وساحلها وزادت من شرذمة المنطقة سياسياً وتبعيتها لها، فضلاً عن نشاطها في مكافحة القرصنة وتجارتي الرقيق والأسلحة، دلت إلى أي مدى حققت هذه أهداف السياسة البريطانية العليا في تلك المنطقة الحيوية لمصالح الغرب.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تؤكد في كل مناسبة بأنها لا تريد التدخل في شؤون منطقة الداخلية، إلا أن اتفاقاتها ومعاهداتها وسياستها على الأرض اتسمت بالهيمنة وبث النعرة والنفرة ومساندة فريق ضد الآخر، فضلاً عن تدخلها في شؤون القضاء المحلي وتأمين أفضل الامتيازات لرعاياها وتجارها. فلكي تقضي على قوة القواسم البحرية، عمدت إلى عزلهم عن حلفائهم الموحدين مستغلة خلافات مرحلية بينهما<sup>46</sup>. كما استفادت من العداوة بين القواسم وإمامة عُمان من جهة، وبين الإمامة وحركة الموحدين من جهة أخرى. وبين عامي 1824 و 1826، تركت بريطانيا الخلافات تتفاقم بين رحمة بن جابر الجلاهية من مركزه في الدمام وبين والبحرين<sup>47</sup>. وعندما طلب سلطان بن صقر، شيخ الشارقة، دعم بريطانيا له ضد ضغوطات الموحدين عام

1825 رفض المقيم البريطاني ذلك بحجة أن بلاده لا شأن لها بالخلافات التي تحدث على البر وأبلغه أن عليه أن يسوي خلافاته مع السعوديين بالشكل الذي يناسبه شرط ألا تشمل البحر<sup>48</sup>.

وفيما تصاعدت أهمية الخليج العربي بالنسبة إلى بريطانيا طوال القرن التاسع عشر من تجارية إلى سياسية واستراتيجية وانعكست بالتالي على اتفاقاتها ومعاهداتها مع إمارات المنطقة، تركزت اهتمامات هذه الدولة قبيل الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها على النفط. فلحظت اتفاقاتها ومعاهداتها مع المنطقة تحقيق سيطرتها الكاملة على تلك المادة الاستراتيجية. ولهذا، كان عليها أن تعمل أثناء الحرب على ضمان " استقلال " المشيخات تحت نفوذها وحمايتها رسمياً. ثم أتبع ذلك بترسيم الحدود السياسية بين تلك الإمارات أنسجماً مع مصالحها الجديدة، بعدما كانت مهدت لذلك عملياً من خلال تمزيق مجتمع الخليج في الفترة ما بين 1820 و 1916.

وتدل اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها التي عقدها مع إمارات الخليج حتى الحرب العالمية الأولى على سياسة ثلاثية الأهداف كانت تصب في نهاية الأمر في تأمين مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في المنطقة وعبرها إلى مستعمراتها في الهند: محلية، زيادة التنافر والانقسام في المنطقة واستحداث كيانات سياسية والإشراف على سيادتها الخارجية والتدخل في شؤونها الداخلية وصولاً إلى تقاليدتها وأعرافها الإسلامية، إقليمية، الحد من التدخل المصري والفرسي، وجعل نفوذ الدولة العثمانية على إمارات الخليج من الكويت حتى قطر واهياً، وثالثاً، دولية وتقتضي بمنع أية قوة أجنبية من التغلغل في المنطقة دون موافقتها. وعليه، فسوف نحلل اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي بمساراتها ومضامينها وأطرها التاريخية تحت ستة عناوين رئيسية:

المجال الاستراتيجي: تأمين طريق الهند.  
تجزئة عُمان وساحلها.

تثبيت " السلم البريطاني " في الخليج.  
سيطرة بريطانيا على العلاقات الخارجية لإمارات الخليج العربية.  
بريطانيا والخليج: ما بين شبه الحماية والحماية المعلنة.  
اتفاقيات ومعاهدات في مجالات التجارة والقضاء والخدمات.

### أولاً: المجال الاستراتيجي: تأمين طريق الهند

دقت حملة بونايرت على مصر عام 1798 ناقوس الخطر لبريطانيا من أن تقوم فرنسا بتهديد مناطق استعمارها في الهند عبر الخليج والبحر الأحمر، وذلك في أعقاب ازدياد اتصالات تلك الدولة بالمنطقة منذ عام 1792<sup>49</sup>. ولهذا، سارعت بريطانيا لمنع وقوع مفاتيح الهند ( = الخليج والبحر الأحمر) بيد أية قوة معادية. فاستولت على جزيرة بريم في آذار 1799<sup>50</sup> وعقدت سلسلة

من معاهدات الصداقة والتجارة مع سلطان لحج وعدن (1802) ومع اليمن عام 1821، وذلك لضمان مصالحها وتأمين طريقها البحري إلى الشرق<sup>51</sup>.

وما يهمننا من نشاطات بريطانيا في تلك الفترة هو تصديها وبرؤية استراتيجية للتحركات الفرنسية تجاه إمارات الخليج العربي أبان الحملة الفرنسية على مصر وتوقيعها مع سلطنة مسقط على قولنامتين (Note verbale) عامي 1798 و1800 لاستبعاد النفوذ الفرنسي من المنطقة. وقد كان موقع مسقط بسواحلها الطويلة يتناسب مع استراتيجية بريطانيا الهادفة إلى تأمين مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى.

ففي اتفاق 12 تشرين الأول عام 1798 والذي يعتبر أول اتفاق سياسي بين الحكومة البريطانية ممثلة بشركة الهند الشرقية وأمير (شيخ) في شبه الجزيرة العربية<sup>52</sup>، تعهد حاكم مسقط، سلطان بن أحمد، للمقيم البريطاني في بوشهر أن يقف إلى جانب بلاده في المسائل الدولية وأن **"يكون صديقاً للحكومة البريطانية وعدواً لعدوها"** (فرنسا) **وألا يحصل الفرنسيون والهولنديون على موطنهم قدم في بلاده"**<sup>53</sup>. وبموجب البند السابع من الاتفاقية، سمح السلطان للبريطانيين إقامة وكالة محصنة لهم في بندر عباس تحميها قوات هندية (Sipoy) بحدود 500-700 رجل<sup>54</sup>. كما تعهد أيضاً بطرد الفرنسيين من بلاده وأن يسمح لـ "أصدقائه" البريطانيين إقامة وكالة لهم في بندر عباس (كانت مؤجرة من فارس إلى مسقط). وبالمقابل، وافق البريطانيون على تمويل السفن المسقطية بالأخشاب والماء والملح في المرافئ الهندية<sup>55</sup>. ومع ذلك، رفض السلطان السماح لبريطانيا بإنشاء وكالة لها في بلاده، خشية أن يورطه هذا في صراع مع الفرنسيين والهولنديين<sup>56</sup>.

وفيما اعتقد البريطانيون أن الاتفاق قد أعطى وجودهم في الخليج "غطاءً شرعياً"<sup>57</sup>، تبين لهم بعد قليل أن سلطان بن أحمد كان يسعى للتوصل من الاتفاق وأنه يشايع فرنسا سراً تحت تأثير أعمال ثورتها<sup>58</sup>. فوقع في أيديهم رسالة من بونابرت إلى سلطان مسقط مؤرخة في 25 كانون الثاني 1799، يعد فيه القائد الفرنسي بحماية سفن مسقط التي تتردد على ميناء السويس. وإزاء التقارب الفرنسي - المسقطي، سارعت بريطانيا إلى تهديد السلطان بتوجيه ضربة اقتصادية إليه من خلال قطع مواصلاته مع الهند. ثم فرضت عليه اتفاقاً آخر في 18 كانون الثاني 1800 أكدت فيه على بنود اتفاقها الأول، إضافة إلى حصولها على امتياز لإنشاء وكالة لها في مسقط<sup>59</sup>، حيث نص الاتفاق، على تعيين " ... واحد من أفاضل الإنكليز ليكون مقيماً (في مسقط) نيابة عن الشركة الموقرة (شركة الهند الشرقية) تجري عبره كل المعاملات بين الدولتين". وقد حاول سلطان مسقط دون نجاح الحصول على موافقة الحكومة البريطانية على إرسال ضباط مدفعية ليعملوا في جيشه<sup>60</sup>.

وعلى ما يبدو، فإن فشل الفرنسيين أمام أسوار عكا، هو الذي جعل سلطان مسقط يدرك تحول ميزان القوى في المنطقة لمصلحة بريطانيا. كما خشى في الوقت من أن تفرض تلك الدولة حصاراً على تجارة بلاده المزدهرة من التمر مع الهند والشرق الأقصى<sup>61</sup>. إضافة إلى ذلك، فإن

استيلاء البريطانيين على جزر موريشيوس ورنيون من الفرنسيين عام 1810، وتهديدات الموحدين لمسقط، جعل السلطان الجديد سعيد يرتمي في أحضان البريطانيين ويصبح رأس حربة لهم ضد القوى العربية المحلية<sup>62</sup>. ولقد أظهر اتفاقا عامي 1798 و1800 أهداف بريطانيا الجديدة في الخليج الرامية إلى تدعيم نفوذها السياسي بعدما احتكرت التجارة وصارت الدولة الأولى في هذا المضمار.

وفي إطار سياستها لاستبعاد نفوذ فرنسا عن مسقط وطريق الهند، بعد معاهدة الامتيازات التجارية التي وقعتها الدولتين في 17 شباط عام 1844<sup>63</sup>، عملت بريطانيا على الاستيلاء على جزر كوريا موريا، بعدما حاول الفرنسيون شراءها من سلطان مسقط، وتمكنت في 14 تموز عام 1854 من الحصول من سعيد بن سلطان، حاكم مسقط، على صك تنازل عن الجزر والذي جاء فيه: "إني أتنازل بموجب هذا (الصك) إلى الملكة فكتوريا عن الجزر المشار إليها أعلاه (جزر كوريا موريا الخمس) لتكون ملكاً لها ولورثتها وخلفائها من بعدها. وتأكيداً على ذلك، فقد أثبتت هنا توقيعى وخاتمي نيابة عن نفسي وعن إبنى من بعدي، وذلك بملاء إرادتي ورضاي وبدون إكراه أو منفعة مالية مهما كان نوعها..."<sup>64</sup>.

وفي أعقاب تأمين مواصلاتها الاستراتيجية مع الهند عبر الخليج تجاه محاولات فرنسا لعرقلتها، بدأت بريطانيا تتطلع إلى عُمان وساحلها لتثبيت أقدامها هناك. فاستفادت مما كانت تتخبط به المنطقة من انقسامات قبلية ومذهبية وحزبية لتنفيذ مشروعاً تقسيمياً لها قام على تجزئتها إلى كيانات سياسية وإلحاقها بسوقها الاقتصادية، وذلك من خلال عمل دؤوب في المجالات العسكرية والتجارية والدبلوماسية- السياسية. فكيف حققت بريطانيا هدفها هذا، وكيف كانت اتفاقاتها ومعاهداتها عوامل تفتيت سياسي للمنطقة؟

### ثانياً: تجزئة عُمان وساحلها

كما ذكرنا سابقاً، شهدت الفترة التي تلت وفاة إمام عُمان، أحمد بن سعيد عام 1783، اضطرابات سياسية في البلاد، كان أهمها خروج قيس وسلطان على شقيقهما الإمام سعيد عام 1792 وإرغامه على التنازل عن الحكم لمصلحة ابنه حمد. وقد وجد البريطانيون في ذلك فرصة مناسبة لإضعاف الإمامة وتجزئتها، بعدما شكلت تجارة عُمان منافساً تجارياً حقيقياً لهم. ويذكر العابد، أن بريطانيا كانت تفكر عند نهاية القرن الثامن عشر باحتلال عُمان، لكن الظروف التي أفرزتها الثورة الفرنسية عطل ذلك<sup>65</sup>. وعلى ما يبدو، فإن بريطانيا أبقت على مخططاتها تجاه عُمان الموحدة ورأت أن تستبدل عملاً عسكرياً بأخر دبلوماسي. ويتضح هذا من خلال دعمها للانشقاق السياسي في عُمان بتقديم وكيل شركة الهند الشرقية للنصح للسلطان حمد تأسيس عاصمة له منافسة للرسناق تكون مدينة مسقط. وبفضل الوساطة البريطانية، تم تقسيم عُمان إلى ثلاث مناطق عام 1793: إمامة عُمان في الداخل (الرسناق) يحكمها الإمام سعيد، وسلطنة مسقط على الساحل وعليها سلطان، وثالثاً، منطقة صحار ويحكمها قيس. وهكذا، خرجت بفضل البريطانيين

دولة عُمان الموحدة عن الخارطة السياسية والمسرح السياسي وانكفأت في الداخل بعدما كانت موجودة لأكثر من 1500 سنة<sup>66</sup>.

بعدما انتهت بريطانيا من تقسيم عُمان ووضعت مسقط تحت إشرافها منذ ذلك الحين، وجهت اهتماماتها إلى ساحل عُمان، الذي أطلقت عليه تسمية "ساحل القرصنة" تشهيراً بالنشاط البحري للقواسم في التصدي لاحتكارها التجاري في الخليج. فاستغلت الخلافات والانقسامات التي أتينا على ذكرها للقضاء على قوة القواسم البحرية والنفاذ إلى المنطقة وتحويلها إلى "بحيرة بريطانية".

يتمثل الصراع بين بريطانيا والقواسم في ثلاث حروب دارت بينهما في الفترة الممتدة ما بين عامي 1805 و 1819. ولا تكمن أهمية هذه المجابهات في كونها صدامات عسكرية فحسب، بل أيضاً في نتائجها السياسية، حيث وضعت أساس الهيمنة البريطانية التي قامت على تعميق الانقسام والتفكك بين القوى القبلية وتجزئة الخليج بخلق كيانات سياسية تدور في فلكها.

وفي الحملة الأولى على ساحل عُمان عام 1805، تمكن التحالف البريطاني - المسقطي من أن يحاصر أسطول القواسم عند جزيرة قشم<sup>67</sup>. وقد مهد هذا الحادث إلى توقيع الجانبين على اتفاق عام 1806 الذي تعهد بموجبه شيخ القواسم في الشارقة سلطان بن صقر إعطاء بريطانيا إنذاراً مدته ثلاثة شهور قبل خرقه السلم بإيعاز من الموحدين، ودفع غرامة مقدارها 30 ألف روبية في حال عدم التزامه بذلك. كما تعهد القواسم بإعادة السفن البريطانية التي سبق واستولوا عليها وتقديم العون لتلك التي تتردد على ساحل عُمان أو تمر به. أما بريطانيا من جهتها، فأعطت القواسم بالمقابل مطلق الحرية باستخدام المرافئ الهندية<sup>68</sup>. ويدل هذا الاتفاق على أن البريطانيين كانوا حريصين على أن يحفظوا سفنهم قبل غيرها من أي خطر في البحر. كما يشير الاتفاق إلى أن الموحدين كانوا يقفون وراء عمليات القواسم ضد بريطانيا<sup>69</sup>. وعلى كل حال، فإن "مصالحة" بريطانيا للقواسم واعترافها بزعيمهم كـ "شيخ الشيوخ"، جعلت الموحدين ينظرون إلى أفراد القواسم بعقد الصلح مع البريطانيين دون الرجوع إليهم بمنظار الشك، وهو ما كانت بريطانيا تسعى إليه لدق إسفين بين الجانبين<sup>70</sup>. كذلك، أدى خلاف القواسم فيما بينهم حول قتال البريطانيين إلى حدوث انشقاق داخلهم، بين قواسم رأس الخيمة، الذين أرادوا مواصلة "الجهاد" ضد البريطانيين بزعامه حسن بن رحمة، وبين قواسم الشارقة بزعامه سلطان بن صقر، الذي وقع الصلح مع بريطانيا عام 1806<sup>71</sup>. ومن ناحية أخرى، يعتقد البعض أن انشغال بريطانيا في الصراعات الأوروبية آنذاك جعلها تعقد هذا الاتفاق مع القواسم في محاولة لكسب الوقت، لأن الصدام معهم كان محتوماً<sup>72</sup>.

ولتعزيز هيبتها، عمدت بريطانيا إلى نشر أسطول لها في مياه الخليج مؤلف من ثمانية طرادات<sup>73</sup>. إلا أن ذلك لم يمنع القواسم من العودة بعد عام 1808 إلى مطالبة البريطانيين دفع الرسوم المالية (=خوات) كضمان لسلامة سفنهم المبحرة في الخليج. وبرفض بريطانيا ذلك،

استأنف القواسم نشاطاتهم البحرية ضد سفنها، مما أدى بدوره إلى قرار بريطاني مزدوج الأهداف:  
1- تصفية القوة البحرية للقواسم و2- القضاء على الأحلاف القبلية المتواجدة في المنطقة<sup>74</sup>.

وفي عام 1810/1809 وجهت بريطانيا حملتها الثانية ضد القواسم وهاجمت سفنها رأس الخيمة ودمرت أسطول القواسم في الميناء ثم اتجهت إلى لنجة وقشم ودمرت السفن الموجودة في الموانئ القاسمية. ومن الملاحظ أن هذه الحملة تعتبر فاشلة، إذ لم تسفر عن القضاء على أسطول القواسم أو استعادة خورفكان ومناطق أخرى لمسقط كانت في قبضة الموحدين<sup>75</sup>. كما لم تسفر الحملة عن توقيع الجانبين على اتفاق كما حصل في المرة السابقة، إذ اكتفت بريطانيا بالطلب إلى الموحدين منع أنصارهم القواسم من القيام بأعمال " القرصنة " .

وفي أعقاب مهاجمة سلطان مسقط رأس الخيمة عامي 1813 و1814، توصلت بريطانيا مع الموحدين إلى اتفاق مبدئي في 2 تشرين الأول 1814 تعهد فيه الموحدون بعدم مهاجمة السفن البريطانية، فيما أحلوا لأنفسهم بموافقة البريطانيين مهاجمة سفن الأمم الأخرى<sup>76</sup>. كما ألزم الاتفاق القواسم بعدم تعرضهم للسفن البريطانية التي ترفع علماً خاصاً وأن تُعاد كل " المنهوبات " السابقة إلى أصحابها، لكن هذه الاتفاق انهار بعد قليل، بعدما كثف القواسم عام 1816 من هجماتهم البحرية ضد السفن البريطانية<sup>77</sup>.

وبعد سقوط الدرعية بيد الجيش المصري عام 1818 واندحار الموحدين، وجدت بريطانيا أن الفرصة أصبحت مواتية لإكمال مخططها وتصفية القواسم نهائياً، بعدما فقد هؤلاء ظهيرهم البري العسكري – السياسي. وعلى ما يبدو، فإن استعجال بريطانيا تحطيم القوة البحرية العربية لم يكن يخل من أسباب مصرية، وذلك لقطع الطريق على محمد علي من الاقتراب من ساحل عُمان<sup>78</sup>. وهكذا، تضافرت لبريطانيا عوامل إقليمية مساعدة جعلتها توجه على القواسم حملة بحرية عام 1819 بقيادة السير وليم كير (Sir William Keir). وقام أسطولها بعملية إنزال برية في رأس الخيمة واحتل المدينة بعد حصار. وقد أجبرت هذه الحملة رؤساء القواسم على إلقاء السلاح وتوقيع اتفاقات مع بريطانيا طبقاً لمشيئتها. والجدير بالملاحظة هنا، أن بريطانيا اكتفت بحصر عملياتها العسكرية في المنطقة الساحلية ولم تلاحق القواسم الذين فروا إلى الداخل، وذلك انجسماً مع سياستها القاضية بتأمين سواحل أمانة لأساطيلها وعدم التورط في الداخل و" الضياع في كتاباته الصحراوية"<sup>79</sup>.

ومن خلال عملياتها العسكرية البحرية هذه، حققت بريطانيا هدفين إثنين: الأول: تدمير أكبر عدد من مدن الخليج والسفن الراسية في موانئه بهدف القضاء على الأسس الاقتصادية – التجارية لسكانه وتأمين هيمنة كاملة لها في المنطقة<sup>80</sup>. أما الهدف الثاني فكان سياسياً، وهو تصفية الحلفين المتنافسين حلف القواسم (البحري) الذي كانت تنزعه الشارقة وحلف بني ياس (البري) الذي كان بزعامة أبو ظبي. وقد تم لها ذلك من خلال الضغط الدبلوماسي المدعوم عسكرياً من قبل أسطولها، وسلسلة الاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها مع شيوخ ساحل عُمان عام 1820. وقد اتجهت هذه

الاتفاقيات والمعاهدات إلى تحطيم سلطة القواسم وبني ياس على بقية شيوخ ساحل عُمان التابعين لهم والاعتراف بهؤلاء حكماً مستقلين. وكانت هذه السياسة تضمن لها عدم عودة الساحل إلى "الوحدة" مجدداً تحت مظلة الأحلاف أو خلافها وتؤدي بالتالي إلى خلق كيانات سياسية صغيرة تكفل من خلاله إبعاد شبح "اتحاد" ما قد يهدد مصالحها في المستقبل.

استهلت بريطانيا دبلوماسيتها التقسيمية وعقدت عام 1820 "اتفاقية مبدئية" مع شيوخ الساحل، كل على انفراد، قضت بتسليم سفنهم وأبراجهم ومدافعهم إليها كشرط مسبق لتولي كل واحد منهم مسؤولياته في الحكم. وبموجب الاتفاقية مُنعت سفن الشارقة من الملاحة في الخليج "بصورة استثنائية"<sup>81</sup>.

وما لبثت بريطانيا أن عقدت اتفاقيات ثنائية (معاهدة السلام العامة) بين 8 كانون الثاني و15 آذار 1820 مع شيوخ ساحل عُمان، الشارقة وعجمان ورأس الخيمة ودبي وأبو ظبي وجزيرة الحمراء وأم القيوين ورامس، ثم بعد ذلك مع أمير البحرين في 23 شباط 1820<sup>82</sup> ومع سلطان مسقط عام 1822<sup>83</sup> هدفت جميعها إلى المحافظة على السلم والامتناع عن القرصنة في البر والبحر (المواد 1 و2 و4) والسماح لبريطانيا بتفتيش السفن العربية وتدقيق سجلاتها (المادتان 5 و6)، وأن يقيم وكيل عن العرب في المقيمة البريطانية في الخليج (بوشهر) مقابل إرسال بريطانيا وكيل عنها إلى المشايخ العرب (المادة 6). وأخيراً، تحريم تجارة الرقيق من سواحل إفريقيا واعتبارها عملاً من أعمال القرصنة (المادة 9)<sup>84</sup>.

وكان ضم شيخ البحرين إلى معاهدة السلام العامة يعود إلى دوره في تصريف منهوبات القرصنة<sup>85</sup>. لكنه سجل من ناحية أخرى اعترافاً بريطانياً غير مباشر بال خليفة حكماً على البحرين<sup>86</sup>. ومع ذلك، لم تتطرق المعاهدة إلى ما كان يدور من صراعات بين الشيوخ على البر، وذلك لرغبة بريطانيا في عدم التورط في المشكلات الداخلية في ساحل عمان<sup>87</sup>، ولتكون النزاعات التي تدور هناك بين الزعماء في ساحل الخليج سبباً لإضعافهم، كي لا يحدث أي تقارب فيما بينهم<sup>88</sup>. فعندما أرادت بريطانيا أن تتوسط في النزاع المسقطي - البحرين، اشترط شيخ البحرين أن تكون تلك الدولة مسؤولة وضامنة لأية معاهدة تعقد بينه وبين مسقط، لكن بريطانيا رفضت ذلك، بل شجعت التنافر طالما أن العمليات بين الطرفين لا تحمل طابع القرصنة<sup>89</sup>، أي لا تشمل البحر، حسب مفهومها. وقد رأت بريطانيا أن مراقبة الشواطئ والمنافذ التجارية لساحل الخليج بواسطة أسطولها أفضل لها من التدخل على البر ويؤمن لها السيطرة عليه واستبعاد نفوذ أية قوة أجنبية منافسة. وقد عبر عن ذلك اللورد بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية، عام 1838 بالقول: "إن مهمتنا في الخليج (العربي) هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى يمكن أن تنازعنا هذه السيطرة، ولكن بشرط ألا تكلفنا هذه السيطرة نفقات عالية"<sup>90</sup>.

وفي أعقاب "معاهدة السلام العامة" ولضبط مراقبتها للساحل العماني وتدجينه بروح الصداقة البريطانية وتوطيد نفوذها، أقامت بريطانيا حامية عسكرية لها في مدينة قشم. لكنها عادت ونقلتها إلى باسيديو في أوائل عام 1823 وبقيت فيها حتى عام 1883، عندما تخلت عنها بسبب رداءة مناخها ومعارضة فارس<sup>91</sup>.

وكان تشديد بريطانيا على الدوام في اتفاقاتها مع شيوخ الخليج في الأعوام 1838 و1839 و1847 على وصف نشاطات القواسم البحرية بـ "القرصنة" واتهامهم بالسلب والنهب، محاولة منها للخلط المتعمد بين بينها وبين المقاومة المشروعة للنفوذ الأجنبي، وذلك لتغطية أهدافها الإمبريالية في المنطقة. فهجمات القواسم ضد السفن البريطانية كانت للقضاء على الاحتكار التجاري الذي كان يمارسه البريطانيون في الخليج العربي ومزاحمتهم للعرب الخليجين في رزقهم ورفضهم دفع الجمارك والرسوم في المرافئ القاسمية.<sup>92</sup> إلى ذلك، فإن تطور البحرية العربية في الخليج ألقى بريطانيا على مصالحتها على طريق الهند من المنافسة التجارية العربية<sup>93</sup>. ولهذا حتمت هذه المصالح على البريطانيين التشديد في اتفاقاتهم ومعاهداتهم مع إمارات ساحل عُمان على مسألة "القرصنة"، وحتى اعتبار أي صراع بحري بين القوى المحلية عملاً من أعمال القرصنة، طالما هو يشكل إعاقة لتجاريتها في الخليج.<sup>94</sup>

ولا تكمن أهمية معاهدة عام 1820 في بنودها التي ذكرناها فحسب، وإنما في خلفياتها السياسية المستقبلية لساحل عُمان، والتي حملت معها بذور التجزئة في المنطقة باعتراف بريطانيا بثمانية شيوخ من الساحل حكاماً مستقلين. وبالنسبة إلى تحطيم حلفي القواسم وبني ياس، لم تتعامل بريطانيا، على سبيل المثال، مع الشيخ حسن بن رحمة الذي وقع أسيراً في يدها، كزعيم للقواسم، وإنما كحاكم على رأس الخيمة، على قدم المساواة مع بقية الشيوخ، وخصوصاً مع سلطان بن صقر، حاكم الشارقة. وفيما دل توقيع الشيخ سلطان بن صقر على "الاتفاقية المبدئية" في 6 كانون الثاني 1820 على اعتراف بريطاني ضمني بسيادته على كل من الشارقة وعجمان وأم القيوين، فإنه توقيع على "معاهدة السلام العامة" حصل بصفته حاكماً على الشارقة<sup>95</sup>. كذلك، برزت قبيلتنا آل بو علي وآل النعيم عندما تولى الحكم عبد الله بن راشد في إمارة أم القيوين وراشد بن حميد في إمارة عجمان. وقد وقع الشيخان على "معاهدة السلام العامة" كحاكمين مستقلين عن سلطة القواسم<sup>96</sup>.

ومن ذيول المعاهدة أيضاً انسحاب قبيلة السودان من الشارقة عام 1824 وانفصال رأس الخيمة عنها عام 1869 وتكوينها إمارة مستقلة بنفسها حتى عام 1900، حين ضُمت من جديد إلى الشارقة<sup>97</sup>. وبالنسبة إلى حلف بني ياس، فقد انسحب آل بوفلاسة والقييسات من أبو ظبي عامي 1833 و1835 على التوالي<sup>98</sup>. إن توقيع شيخ دبي على تلك المعاهدة، رغم تبعيته لشيخ أبو ظبي، يوضح بجلاء السياسة التي اختطتها بريطانيا لتحطيم حلف بني ياس أسوة بما فعلته بحلف القواسم، حيث أن دبي كانت تابعة لإمارة أبو ظبي ولم تظهر كإمارة قائمة بذاتها بزعامة آل مكتوم إلا في عام 1833<sup>99</sup>.

والجدير بالذكر أن حكومة الهند كانت بعد القضاء على قوة القواسم البحرية لا تنوي الدخول في اتفاقات أو معاهدات مع شيوخ ساحل عُمان وإنما استبدلهم بآخرين مواليين لها يحفظون "السلم البريطاني" في الخليج، وذلك كي لا تتورط في المشكلات القبلية الداخلية. لكن السير وليم كير، القائد البريطاني، الذي قاد العمليات العسكرية في الخليج، رأى استحالة ملاحقة شيوخ الساحل الفارين إلى الداخل وأنه من المستحسن استمالتهم وجعلهم يتحالفون مع بلاده. فعقد معهم المعاهدة المذكورة التي أصبحت من أهم مرتكزات نفوذ بلاده في الخليج.

وعلى الرغم من أن المعاهدة قد كبلت شيوخ ساحل عُمان بقيود غير محددة الزمن، كثفت بريطانيا من تواجد أسطولها في الخليج وجعلته شرطي فيه لضرب أي مخل بـ"سلمها"<sup>100</sup>، كما حدث عامي 1821/1820 ضد قبيلة آل بو علي في عُمان<sup>101</sup> وضد سفن "قرصنة" تابعة لبني ياس في عام 1835<sup>102</sup> وضد قواعد الموحدين في الدمام وصور عامي 1861 و 1866<sup>103</sup>.

وكما قامت بريطانيا بتجزئة ساحل عُمان، عمدت أيضاً للاستيلاء على ما يمكن من ممتلكات مسقط وعلى تقسيم السلطنة العربية - الإفريقية "مسقط - زنجبار". وكما ذكرنا سابقاً<sup>104</sup>، انتزعت بريطانيا بدبلوماسية جزر كوروا موروا الخمس من سلطان مسقط عام 1854. ثم استغلت بعد ذلك بقليل النزاع السياسي بين ولدي السيد سعيد بن سلطان، الذين ورثا الحكم عن أبيهما مناصفة عام 1856، ثويني في مسقط وماجد في زنجبار، لأجل تحقيق انفصال زنجبار عن مسقط وبالتالي السيطرة على الولاية الثانية ذات الموقع الاستراتيجي المهم لمصالحها مع الهند، فضلاً عن نفوذها المهيمن في مسقط. وقد تذرعت بحقها في الفصل بين الأخوين بموجب كتاب من السلطان سعيد يعود لعام 1845 يطلب فيه منها رعاية ولديه ثويني وماجد بعد وفاته. واعتبرت أن هذا الكتاب هو بمثابة "وصية لها يخولها التصرف شرعياً وقانونياً بدولة السيد سعيد وتقسيمها بين ولديه"<sup>105</sup>. فأرسلت حكومة الهند لجنة تحقيق ملكية إلى الولايتين بغايات تقسيمية للسلطنة العربية - الإفريقية (لجنة كوجلان (Coghlan)) واستحصلت من ثويني في 31 أيلول عام 1859 على تعهد بالامتنال لقرار التحكيم الذي ستصدره وخضوعه له. وبالمقابل، طلب ماجد من بريطانيا أن تكون محاميه ضد أخيه في مسقط لأجل حل خلافاته معه. ثم أصدرت بريطانيا عام 1861 ما عُرف بـ "تحكيم كاننغ" (Canning Award)، الذي قضى بتخلي مسقط "... عن كل ادعاءاتها في زنجبار" مقابل جزية سنوية تدفعها الأخيرة إليها. أخيراً، قررت حكومة الهند أن يُلقب كل من ثويني وماجد بلقب "سلطان"<sup>106</sup>.

كان "الحل" الذي فرضته بريطانيا لحل النزاع بين الأخوين أسوأ من المشكلة نفسها. وكما تقول سني الطائي: "فالتابع الإفريقي أخذ يغلب على سلطنة زنجبار بعد التقسيم نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الأم، حيث اتخذ السلطان ماجد بعض الإجراءات التي أدت إلى إضعاف الصلات بين زنجبار ومسقط. فالتقسيم لم يشطر فقط دولة قائمة وموحدة... بل قوض اقتصاد الدولة ووحدتها السياسية"<sup>107</sup>. ففي ضوء الركود الاقتصادي لمسقط بعد الشلل الذي أصاب أسطولها الحربي

والتجاري نتيجة لسياسة بريطانيا في احتكار التجارة في منطقة الخليج والمحيط الهندي، كانت آثار الانفصال على اقتصاد مسقط وخيمة جداً، إذ حولتها إلى دولة آسيوية فقيرة، فضلاً عن إضعاف نشاط ملاحتها البحرية مع زنجبار<sup>108</sup>. إلى ذلك، فإن حملة مكافحة تجارة الرقيق التي قادتها بريطانيا في الخليج وشرق إفريقيا، عجلت كذلك في انهيار اقتصاديات زنجبار. فمنع تجارة الرقيق أثر على وفرة اليد العاملة الضرورية لزراعة القرنفل الزنجباري. وإذا علمنا أن هذه السلعة كانت تشكل 80% من مجمل الكميات المباعة في المنطقة، لأدركنا إلى أي مدى ساهمت سياسة بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق ومن ثم تفكيكها للسلطنة العربية - الإفريقية في انهيار اقتصاد زنجبار<sup>109</sup>.

وفي أعقاب "تحكيم كاننغ"، خطت بريطانيا للاستيلاء على زنجبار نفسها، لكن منافسة فرنسا لها أرجأ المشروع، حيث أصدرت الدولتان في 10 آذار من عام 1862 تصريحاً (Declaration) مشتركاً نص على اعتراف فرنسا بالوضع الراهن في زنجبار وعدم تدخل الدولتين في الشؤون الداخلية لمسقط وزنجبار<sup>110</sup>. إلا أن بريطانيا تمكنت آخر الأمر (1890) من فرض حمايتها على زنجبار، التي أصبحت تشكل منذ احتلالها لمصر عام 1882 "باباً خلفياً إلى وادي النيل"<sup>111</sup>.

### ثالثاً: تثبيت "السلم البريطاني" في الخليج (Pax Britannica)

كثرت ما بين عامي 1820 و1835 المنازعات بين إمارات ساحل عُمان، وخصوصاً بين الأحلاف القديمة، بعدما سعت مشيخة الشارقة بزعامة الشيخ سلطان بن صقر لإعادة حلفها القديم، وإمارة أبو ظبي بزعامة شيخها طحنون بن شخبوط (1818-1832) إلى ترؤس حلف بني ياس من جديد. وقد لعبت الانتماءات القبلية والغارات المتبادلة بين الشارقة وأبو ظبي دوراً مهماً في هذه الانقسامات. وقد أدى خروج آل بوفلاسة عن سلطة أبو ظبي والانتقال إلى دبي ثم تحالفهم مع الشارقة ضد أبو ظبي وشن الحرب عليها إلى عودة المنطقة إلى مُناخ المنازعات التي كانت تعج فيه قبل عام 1820، مما أثر سلباً على مواسم صيد اللؤلؤ<sup>112</sup>. كما اندلعت اشتباكات بحرية بين رحمة بن جابر الجلاهمة<sup>113</sup> من مركزه في الدمام بدعم وهابي مع البحرين، ولم تفلح الاتفاقية التي رعتها بريطانيا بين الجانبين في شباط 1824 لوقف التقاتل<sup>114</sup>. وفي عامي 1828 و1829 تحالفت عُمان وأبو ظبي ضد البحرين وشننا عليها الحرب<sup>115</sup>. كما حصل تمرد في قطر عام 1835 ضد سلطة آل خليفة حكام البحرين<sup>116</sup>.

سببت هذه المنازعات مخاوف لدى البريطانيين من أن تنتعش "القرصنة" من جديد<sup>117</sup>، مما يهدد تجارتهم في المنطقة. فدعوا شيوخ الساحل في 21 آذار عام 1835 إلى التوقيع على هدنة بحرية لمدة ستة شهور، مع التأكيد على بقائهم على الحياد إزاء أية صراعات تحدث على البر. وبمقتضى هذا الاتفاق "تعهد الشيوخ بأن يقدموا التعويضات عن رعاياهم الذين يخرقون هذه

الهدنة. وبعدم الرد في حالة وقوع أي اعتداء على رعاياهم والانتفاء برفع الأمر إلى السلطات البريطانية السياسية أو البحرية " <sup>118</sup>. وكان حصر بريطانيا فترة الاتفاقية بين شهري أيار وتشرين الثاني هو لتأمين السلم في منطقة الخليج أثناء موسم صيد اللؤلؤ .

والجدير بالذكر، أن بريطانيا وبذريعة إلا تصل " الحروب البحرية" بين إمارات الخليج العربية إلى السواحل الفارسية، قد حددت عام 1836 في أعقاب تجديد هدنة عام 1835 " خطين مانعيين" وهميين لا تتعداهما السفن العربية في الخليج: الخط الأول، يمتد من جزر أبو موسى إلى جزيرة صري شمال، ثم يمتد إلى الشمال الشرقي على طول الخليج. أما الخط الثاني الذي رُسم عام 1837 ، فكان يمنع السفن العربية من تجاوز خط بحري يمتد من جزيرة قشم إلى رأس مسندم، ومن هناك إلى جزيرة أبو موسى ثم إلى جزيرة صري، ثم ينزل إلى جزيرة صير بو نعيم ومنها إلى جزيرة حالول في قطر ثم إلى رأس لفان في البحرين، ثم يمتد الخط إلى مسافة قليلة من رأس الحد في البحرين ويسير بعد ذلك بموازاة ساحل الإحساء. <sup>119</sup>. وحيث أن بريطانيا كانت لا تفرق بين السفن الحربية العربية وتلك التجارية، فقد أدى هذان " الخطان المانعان" إلى تحجيم المساحة المائية المسموح للسفن العربية ارتيادها في الخليج (=التجارة) في حالي الحرب والسلم، وقطع الصلة بين الإمارات العربية وساحل فارس، أي بين قواسم ساحل عُمان وقواسم ساحل لنجة، وازدياد أطماع فارس في الجزر الثلاث <sup>120</sup>، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وربط سكان الخليج بمورد اقتصادي واحد هو صيد اللؤلؤ. وأخيراً، أطلق الخطان المانعان حرية العمل للسفن التجارية البريطانية في مياه الخليج دون أية منافسة عربية.

وفي نيسان عام 1837 جُددت الهدنة مرة أخرى. ومنذ تحولها إلى هدنة سنوية ابتداء من عام 1838، وهو تاريخ إطلاق بريطانيا تسمية " ساحل عُمان المتصالح" (Trucial Coast) على "ساحل القرصان" <sup>121</sup>، أخذ هذا " الاتفاق" يتجدد سنوياً. وعندما تبين لبريطانيا امتثال شيوخ الساحل لهذه الهدنات نظراً لانعكاساتها الإيجابية عليهم لناحية ازدهار مواسم صيد اللؤلؤ، عمدت عام 1843 إلى جعلها لمدة عشر سنوات وأن تتحول بعد ذلك التاريخ إلى هدنة دائمة (= سلام دائم) فيما لو نجحت هذه التجربة. وقد وقع على الاتفاق الجديد سلطان بن صقر حاكم الشارقة وخليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي ومكتوم بن بطي حاكم دبي وعبد الله بن راشد حاكم أم القيوين وعبد العزيز بن راشد حاكم عجمان. وقد حرص روبرستون، المقيم البريطاني في الخليج على أن يقر الشيوخ في مقدمة الاتفاق بالمكاسب الاقتصادية التي وفرها لهم " السلم البريطاني" في الخليج. وقد تضمن الاتفاق أربعة بنود رئيسية هي: <sup>122</sup>

- 1- تحريم الصراعات المسلحة بين المشيخات،
- 2- فرض عقوبة على المخليين بالسلم،
- 3- أن تكون الأحكام المفروضة على المخليين بالأمن منسجمة مع السياسة البريطانية،
- 4- أن يتعهد الشيوخ بجعل الهدنة دائمة بعد انقضاء الفترة التجريبية لمدة عشر سنوات.

ومما لاشك فيه، أن بنود الاتفاق أتاحت لبريطانيا فرصة أكبر للتدخل في الشؤون الداخلية للإمارات الخليجية بحجة فض المنازعات والخلافات، بعدما انتقلت هذه الخلافات من البحر إلى البر. كما أن الاتفاق زاد من ضعف المشيخات وتفكك الأسر الحاكمة وتفريس الخليج العربي.

وبعد انتهاء هدنة العشر سنوات، عام 1853، تمكنت بريطانيا من جمع الشيوخ مرة أخرى في "هدنة سلام دائم" (Perpetual Maritime Truce) بإشراف مقيمها السياسي في الخليج. وجاء في المادة الأولى منها: "أنه منذ هذا التاريخ 25 رجب 1269 الموافق 4 أيار 1853 وصاعداً، سوف يكون هناك وقف كامل للمنازعات في البحر بين رعايانا وأتباعنا وأن هدنة بحرية كاملة سوف تستمر بيننا وبين خلفائنا على التوالي إلى الأبد".<sup>123</sup> وعلى الرغم من أن بنود الهدنة هذه كانت شبيهة بنصوص اتفاق عام 1843، إلا أن الجديد فيها ذلك النص الذي أضيف إليها وأعطى الحكومة البريطانية " ... حق تعزيز ... الهدنة البحرية الدائمة والكاملة ومراقبة تنفيذها"<sup>124</sup>. وقد تركت اتفاقية السلام للأسطول البريطاني حق معاقبة الجهة المعتدية. وقد انضمت البحرين في العام نفسه إلى المعاهدة ووقعتها أيضاً بالنيابة عن قطر التي كانت تُحكم حينذاك من قبلها باعتراف البريطانيين<sup>125</sup>. وقد مثلت هذه المعاهدة النهاية الفعلية للمقاومة الملحية للنفوذ الأجنبي البريطاني وبدء عصر "السلم البريطاني" الذي قام على تثبيت سلطة المشايخ والأمراء والسلاطين في مناطق الخليج الساحلية كأسر حاكمة مرتبطة شرعيتها وديمومتها بما تقدمه من خدمات لهذا "السلم" وتحول مركز الثقل السياسي في المنطقة من الساحل إلى الداخل القبلي<sup>126</sup> (= آل الرشيد والسعوديون).

وفي إطار تثبيت "سلمها" وحماية مصالحها في الخليج من أية قوى محلية أو إقليمية، تصدت بريطانيا لمحاولات كل من والي مصر محمد علي باشا ما بين عامي 1839 و1840 والموحدين ما بين عامي 1864 و1865 فرض هيمنته على الخليج. وكما شكلت معاهدة بونابرت مع سلطان مسقط عام 1798 ناقوس الخطر لبريطانيا على مصالحها في الهند وأدخلت منطقة الخليج في ميدان السياسة الدولية<sup>127</sup>. كذلك، فإن تمدد المصريين إلى الجزيرة العربية بعد احتلالهم لسوريا، جعل بريطانيا تواجه الموقف المستجد بخطة للقضاء على أية "انتفاضة" في الجزيرة العربية والخليج تركز على مشروع توحيدي استقلالي أو متعاون مع المصريين.

إن الذي شكل تحدياً للنفوذ البريطاني في الخليج هو الدور الثاني من التوسع المصري في الجزيرة العربية<sup>128</sup>. فبعد احتلاله عدن في 27 آب 1837، وجه محمد علي قواته نحو ساحل الخليج العربي والإحساء عام 1839 وأدخل زعماء المنطقة في دائرة نفوذه. كما أرسل وكيلاً عنه إلى الكويت والشارقة، ولقيت قواته ترحيباً من قبل خليفة بن شخبوط، شيخ أبو ظبي. فضلاً عن ذلك، وقعت البحرين اتفاقية تعاون مع المصريين في نهاية آذار 1839 ودفعت الجزية لهم<sup>129</sup>. وأمام تهديدات محمد علي، أضطر سلطان مسقط بدوره إلى دفع الجزية إلى المصريين.

وقد اعتبرت بريطانيا أن السياسة المصرية إزاء الجزيرة العربية تشكل " ... تهديداً خطيراً" لمصالحها، ولم تقتنع بالضمانات التي قدمها والي مصر بأن قواته لن تهدد مصالحها في المنطقة<sup>130</sup>، وأبلغته أنها "لن تقف من تنفيذ هذه المشاريع (التوسع في الخليج) مكتوفة اليدين"<sup>131</sup>. وقال بالمرستون "إن قضية الخليج ... بالغة الأهمية بالنسبة إلينا" (بريطانيا)<sup>132</sup>. لقد كانت بريطانيا توافق على نشاطات محمد علي في التصدي لحركة الموحدين للتخفيف من ضغطها على إمارات ساحل الخليج العربية. لكن أن يضع والي مصر البحر الأحمر والخليج العربي بساحله الشرقي تحت إشرافه، فقد كان ذلك مسألة بالغة الخطورة وتصيب أعصاب مواصلاتها الاستراتيجية مع الهند. لذا، سارعت لإحباط المخططات المصرية من خلال الإمساك بمفتاحي البحر الأحمر<sup>133</sup> والخليج. وبالنسبة إلى "المفتاح الأول"، عملت بريطانيا على حماية مصالحها في البحر الأحمر والزاوية الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية. فعقدت معاهدة مع عدن في 22 كانون الثاني 1838 ثم احتلتها في 18 كانون الثاني من العام التالي<sup>134</sup>. بعد ذلك، استولت على المكلا والشحر وجزيرة سوقطرة (1834) ووقعت معاهدات حماية مع الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية المفتاح الفعلي لتجارة الهند مع كل من البحر الأحمر ومصر وشرق إفريقيا<sup>135</sup>.

وبالنسبة إلى "المفتاح الثاني"، الخليج، حاولت بريطانيا "إعادة تركيب" حلف القواسم من جديد كي يكون سداً في وجه التوسع المصري في المنطقة. وعندما تبين لها أن شيخ القواسم قد فقد هيئته على أتباعه السابقين نتيجة للضربات التي أنزلتها به<sup>136</sup>، لم يجد قائد أسطولها في المنطقة، السير فريدريك ميتلاند (Frederick Maitland) بدأ من توجيه تحذيرات متكررة إلى مشايخ الخليج من التعاون مع المصريين، وحصل منهم على تعهدات بذلك. وحيث أن سلطان بن صقر، شيخ الشارقة، كان أكثر المرشحين بالحكم المصري، فقد انتزع البريطانيون منه تعهداً بعدم إجراء أية علاقات أو مراسلات أو اتفاقيات مع محمد علي باشا أو أعوانه. كما أقسم خليفة بن شخبوط أمام المقيم البريطاني بالألا يسمح للمصريين الحصول على موطىء قدم في أرضه<sup>137</sup>. وعندما تبين لبريطانيا أن هذه التعهدات لم يلتزم بها، زار مقيما السياسي الكابتن هينيل (Heunel) شيوخ الساحل في تموز 1839 وحصل منهم على تعهدات خطية بمناصرة بلاده والوقوف معها ضد التوسع المصري. وفي 5 آذار 1840، أي قبل قليل على إخلاء القوات المصرية للجزيرة العربية، تلقى شيخ الشارقة، سلطان بن صقر مع غيره من الشيوخ إنذاراً آخر من بريطانيا جاء فيه: "فليكن معلوماً أننا قد أنذرنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين في سلك الصلح مع جناب حضرة السركار بهادور يعطي لسعد بن مطلق - القائد السعودي تحت الحكم المصري - مكاناً عنده يقع الخلل في صداقته مع حضرة السركار ذي الإقتدار ولا يلومن إلا نفسه"<sup>138</sup>. وقد أبلغ هينيل المشايخ أن بريطانيا رغم عدم وضعهم تحت حمايتها المباشرة، إلا أنها تنظر بعين الاعتبار إلى جهودهم للمحافظة على استقلالهم<sup>139</sup>.

أما بالنسبة إلى الموحدين، الذين جددوا من ضغوطاتهم على البحرين وعمان وساحلها بين عامي 1859 و1866 تأييداً لمحمد بن عبد الله المطالب بالحكم في البحرين، أو للحصول على

نسبة زكاة أعلى من سلطان مسقط بعد غارتهم على ميناء صور المسقطي وإلحاق أضرار بتجار هنود هناك، فقد رد البريطانيون على ذلك بقصف الدمام في تشرين الثاني 1861، ومهاجمتها مرة أخرى في شباط 1866. وبعد فشل الهجوم البريطاني الثاني على الدمام، قصف البريطانيون صور من البحر.<sup>140</sup> وقد أدى قصف عام 1861 على الدمام إلى فرار محمد بن عبد الله واحتجاج الحكومة العثمانية. أما الهجوم الثاني عليها، فأعقبه عقد تسوية بين البريطانيين والموحدين في أبو شهر في نيسان 1866 تعهد بموجبها مندوب الموحدين عبد الله بن مناع بما يلي: "إن الإمام عبد الله بن فيصل قد حول لي سلطة التفاوض باسمه مع صاحب المقيم في الخليج لكي أكون قناة للتعبير عن الصداقة التي تربط بين عبد الله بن فيصل وبين الحكومة البريطانية. إنني أؤكد للمقيمة في الخليج نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل بأنه لن يهاجم أو يتعرض لمناطق العرب الذين هم في اتحاد مع الحكومة البريطانية. ويسري هذا بصفة خاصة على مملكة مسقط إلا ما كان من أمر أدائها للزكاة المعتادة من القدم"<sup>141</sup>. ويعتقد غباش أن هذا التعهد من قبل أمير الموحدين عبد الله بن فيصل كان يعني اعترافاً ضمناً من قبله بأن بريطانيا هي الممثل الرسمي لمسقط في الخليج.<sup>142</sup>

ومما لا شك فيه، أن "دفاع" بريطانيا عن البحرين ما بين عامي 1859 و1866 تجاه التهديدات الفارسية، جعل شيخها يوقع على اتفاقية 31 أيار 1861، التي تعهد فيها "بأن يرفع أمر كل حالات العدوان التي قد تقع عليه أو على رعاياه إلى المقيم البريطاني وأن يقبل تحكيمه فيها"، مقابل حصوله على حماية الحكومة البريطانية<sup>143</sup>. وقد استغلت بريطانيا هذه الاتفاقية للتدخل في الخلاف البحريني - القطري عام 1867 (معركة دامسة). وعندما أراد شيخ البحرين حل خلافاته مع قطر بنفسه دون العودة إلى المقيم البريطاني وشن عليها الحرب مع حليفه شيخ أبو ظبي مدمراً الدوحة، اعتبرت بريطانيا فعلته انتهاكاً لتعهد السابق. فقصفت بوارجها قلعة أبي ماهر في البحرين وأحرقت الأسطول البحريني وأملت على البحرين اتفاقية استعمارية (اتفاقية 6 أيلول 1868) تضمنت شروطاً جديدة، منها تسليم البحرين سفنها الحربية إليها) دُمرت فيما بعد من قبل الأسطول البريطاني) ودفع غرامة مالية. كما استبدلت بريطانيا الشيخ محمد بأخيه الشيخ علي تاديباً<sup>144</sup>. وفي عام 1868 أكدت بريطانيا على انفصال قطر عن البحرين، عندما اعترفت بالثاني حكماً على المنطقة الأولى، مقابل أن يعودوا إلى المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج في كل مسائل النزاع مع جيرانهم<sup>145</sup>. وما بين عامي 1861 و1875 قلصت بريطانيا سيادة البحرين على مساحات واسعة على البر في قطر واقتصرت على إدارة البحرين والجزر التابعة لها<sup>146</sup>.

#### رابعاً: سيطرة بريطانيا على العلاقات الخارجية لإمارات الخليج العربية

أدى التنافس الدولي على الخليج منذ مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى تكثيف بريطانيا من إجراءاتها المضادة تجاه تغلغل الدول الإقليمية والدولية في المنطقة لأجل المحافظة على مصالحها. فبعدما أمنت لها اتفاقاتها ومعاهداتها السابقة مع إمارات الخليج العربي بشأن التجارة ومكافحة القرصنة والرقيق نفوذاً لا يضاهاى، أخذت تعمل على تحويل الاتفاقات السابقة إلى

ارتباطات سياسية وربط إمارات الخليج العربية بشبكة من "الاتفاقات مانعة" (Exclusive Agreements)<sup>147</sup> جعلت علاقاتها مع العالم الخارجي تحت إشرافها<sup>148</sup>. وقد عبر اللورد كيرزون (Curzon)، نائب ملك بريطانيا في الهند (1898-1905)، عام 1892 حول الأهداف من عقد هذه الاتفاقات بأنها لوضع إمارات الخليج تحت نفوذ بلاده واستبعاد أية هيمنة دولية أخرى، ريثما يحين الوقت لابتلاعها كلياً وجعلها من ممتلكات التاج البريطاني. وقد أعطى كيرزون مسقط كنموذج لسياسة حكومته في الخليج حين قال: "نحن ندعم حاكمها ونملي سياستها (مسقط)، وعلينا ألا نتسامح تجاه أي تدخل أجنبي. وليس لدي أدنى شك بأن الوقت سوف يحين يوماً عندما تتداعى مثل هذه الدول أمام تقدم الحضارة الودودة، مما يستوجب امتلاكها بشكل قاطع، وسوف يُرى علم (بريطانيا) يرفرف فوق قلاع مسقط"<sup>149</sup>.

وبموجب هذه الاتفاقات والمعاهدات، التي وقّعت ما بين عامي 1880 و1916 تخلى شيوخ الخليج وسلطينه طوعية أو إكراهاً عن أربعة مسائل تتعلق بسيادتهم الخارجية، وهي:<sup>150</sup>

- 1- إقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع دولة خارجية، باستثناء بريطانيا،
- 2- عقد اتفاقات ومعاهدات مع دول أجنبية باستثناء بريطانيا،
- 3- التنازل عن أراضٍ لدولة أجنبية سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو أية وسائل أخرى دون موافقة بريطانيا،
- 4- منح امتيازات نفط أو معادن لحكومة أجنبية أو رعاياها دون موافقة بريطانيا.

وبالمقابل، تعهدت بريطانيا للشيوخ بما يلي:<sup>151</sup>

- 1- أن تحميهم ضد عدوان دولة خارجية،
- 2- أن تقوم بالنيابة عنهم في شؤونهم الخارجية.
- 3- أن تحمي حكمهم الفردي باستمرار،
- 4- أن تضطلع بمصالحهم الدولية والاقتصادية،
- 5- أن تحمي رعاياهم في الخارج،

وكانت مسقط أولى السلطنات العربية التي وقعت عام 1798 على مثل هذه الاتفاقات، أبان مساعي فرنسا أثناء غزوها لمصر مد نفوذها إلى الخليج (= طريق الهند)، وإن لم يكن ذلك تحت اسم "اتفاق مانع"<sup>152</sup>. ومنذ الثمانينات، وتحديداً في التسعينات من القرن التاسع عشر، أخذت هذه الاتفاقات منحى استراتيجياً - سياسياً في علاقات بريطانيا مع القوى في المنطقة، إذ ترافقت مع ادعاءات كل من الدولة العثمانية وفارس بالبحرين وتطلعهما إلى عُمان وساحلها، وظهور دلائل على وجود سياسات دولية مناهضة للبريطانيين في الخليج.

أبان التحالف الفرنسي - الروسي منذ عام 1893، زادت فرنسا من تحركات أساطيلها الحربية في المنطقة ومن اتصالاتها بمسقط وإمارات الساحل للحصول على الامتيازات<sup>153</sup>. أما

روسيا، فكثفت بدورها من اهتماماتها في المنطقة لأجل إقامة قاعدة لها في الكويت وربطها ببلادها عبر خط حديدي يمر عبر فارس<sup>154</sup>. كما وسيرت روسيا خطاً ملاحياً إلى الخليج وأكثر من مظاهرات سفنها الحربية في المنطقة<sup>155</sup>. وتوجت روسيا سياستها الخليجية بالمشروع الذي تقدم به الكونت فلاديمير كابنست ( Valadimir Kapnist ) من الباب العالي عام 1898 لإنشاء خط حديدي يربط ما بين الكويت وطرابلس الشام<sup>156</sup>.

ومن التحركات الدولية في الخليج تردد السفن الحربية الألمانية على مسقط وافتتاح ألمانيا قنصليتين لها في بغداد (1894) وبوشهر (1897) وشركة فونكهوس الألمانية (Wönckhaus) وكالات لها في لنجة وبوشهر (1897) والبحرين (1901) والتزام ضريبة التصدير على أصداف اللؤلؤ في دبي واستخراج الحديد الخام من جزيرة أبو موسى (1906) بامتياز من شيخ الشارقة<sup>157</sup>. وتوجت ألمانيا سياستها الخليجية بحصولها عام 1898 على امتياز بناء خط سكة حديد الأناضول، من آسيا الصغرى إلى الخليج وتدشين خط ملاحى بين هامبورغ والخليج عام 1906<sup>158</sup>. إن أكثر ما أثار البريطانيين ليس مشروع مد سكة حديد بغداد الى البصرة أو الكويت فحسب، وإنما حصول البنك الألماني بموجب الاتفاقية على حق استثمار جميع الحقول المنجمية والنفطية المكتشفة على مسافة 30 كلم من جانبي الخط المرسوم لسكة الحديد<sup>159</sup>.

وقد بدأت تحركات بريطانيا لـ " عزل " إمارات الخليج عن محيطها الإقليمي والدولي بفرضها عليها اتفاقات منعتها من ممارسة علاقات مع العالم الخارجي . ففي عام 22 كانون الأول 1880 عقدت البحرين مع بريطانيا "اتفاقاً مانعاً أولياً" لحماية نفسها من النفوذ العثماني والأطماع الفارسية<sup>160</sup>. وبموجب هذا الاتفاق، تعهد الشيخ بعدم التفاوض أو عقد المعاهدات من أي نوع مع أية دولة والسماح لها إقامة تمثيل دبلوماسي أو قنصلي أو مستودعات للفحم في أراضيها دون موافقة الحكومة البريطانية<sup>161</sup>.

وما لبث هذا الاتفاق أن تحول إلى اتفاق ثابت في 13 آذار عام 1892، عندما عقدت بريطانيا مع البحرين ما سمي بـ "الاتفاق النهائي الشامل" تسلمت بموجبه الإشراف على السيادة الخارجية لتلك الإمارة<sup>162</sup>. وقد أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة العثمانية على الفور أن البحرين أصبحت تحت حمايتها وأنها لن تسمح لها بضمها إليها<sup>163</sup>. كما عقدت الحكومة البريطانية في الشهر نفسه اتفاقاً مانعاً مشابهاً مع إمارات ساحل عُمان لقطع الطريق على الأطماع الفارسية في المنطقة، وادعاءات العثمانيين فيها بعد إقامة مركز لهم في العديد عام 1891<sup>164</sup> ومحاولات فرنسا الحصول على موطىء قدم في أم القيوين. وقد اعتبر هذا الاتفاق أدياً، حيث لم يُقيد بفترة زمنية، ومثل ذروة النفوذ البريطاني في المنطقة، إذ كان له صفة الاستمرارية، حيث ألزم الشيوخ أنفسهم به وبشروطه ومن يخلفهم أو يرثهم دون تحديد زمني<sup>165</sup>.

وبالنسبة إلى مسقط، فكر الإنكليز بجعلها محمية خاضعة للتاج البريطاني، لكن خشيتهم من أن تعتبر فرنسا ذلك انتهاكاً لتصريحهما المشترك لعام 1862، عطل هذا المشروع<sup>166</sup>. وبدلاً من

ذلك، فرضت بريطانيا على مسقط اتفاقاً سرياً مانعاً في 20 آذار عام 1891 تضمن بنداً على نسق اتفاقها المانع مع شيوخ الساحل<sup>167</sup>. وقد استغلت بريطانيا مساعي سلطان مسقط، فيصل بن تركي، المتكررة منذ تسلمه الحكم عام 1888 للحصول على اعترافها الرسمي به، وفرضت عليه الاتفاق المذكور. وقد أبدى فيصل بن تركي عام 1890 استعداده لأن "ترشده نصائح الحكومة البريطانية في كل الشؤون السياسية الهامة"، ووعد بأنه "سيسلك المسلك الذي يضمن له استمرار صداقة ورضا (هكذا) صاحب السمو نائب الملك والحكومة البريطانية"<sup>168</sup>. ولتمويه هذا الاتفاق السري، عمدت بريطانيا في اليوم السابق على توقيعها إلى إبرام "معاهدة صداقة وملاحة وتجارة" Treaty of Freindship, Commerce, and Navigation مع مسقط أعلنت عنها رسمياً<sup>169</sup>. وقد اعتقد البريطانيون أن نفوذهم قد تدعم في مسقط من خلال الاتفاق السري والمعاهدة. لكن تبين لهم بعد قليل أن السلطان فيصل أبلغ الفرنسيين أن بريطانيا استفردته وفرضته عليه الاتفاق السري عنوة<sup>170</sup>.

وعلى ما يبدو، كان السلطان فيصل يريد بالفعل تحجيم نفوذ بريطانيا في بلاده، واعتقد أنه يستطيع أن يوازن به النفوذ الفرنسي. ومن المؤكد أن تردّي العلاقات ما بين سلطان مسقط وبريطانيا يعود إلى رفض الأخيرة تقديم دعمها له أثناء هجوم إمارة عُمان على عاصمته عام 1895 واحتلالها لمدة ثلاثة شهور<sup>171</sup>. فأخذ السلطان منذ ذلك الحين يعمل على استبدال النفوذ البريطاني بالفرنسي. فتجاهل اتفاقه ومعاهدته مع بريطانيا وزاد من تقربه إلى فرنسا، ما جعل نفوذ الأخيرة في مسقط يتعاظم ما بين عامي 1894 و 1898. ومن الواضح أن انقلاب السلطان فيصل على بريطانيا شكل تهديداً لمركز تلك الدولة في الخليج.

وأثناء تدهور العلاقات بين السلطان فيصل والإنكليز، زادت فرنسا من اتصالاتها مع مسقط مديرة ظهرها لاتفاق عام 1862 مع بريطانيا بشأن عدم التدخل في شؤون تلك السلطنة. فبعد وصول هانوتو (Hanotau) إلى وزارة الخارجية ما بين عامي 1894 و 1898، حدث تعديل في سياسة فرنسا تجاه الخليج، مترافقاً مع تزايد التناقضات الاستعمارية بينها وبين بريطانيا في العالم. فأخذت تحاول مرة أخرى الحصول على موطئ قدم في المنطقة، وفي مسقط تحديداً، وذلك لوضعها تحت حمايتها. وترافقت سياستها هذه مع مساعي سلطان مسقط لتحرير نفسه من الهيمنة البريطانية<sup>172</sup>. فدعمت فرنسا تجارة الأسلحة والذخيرة والرقيق في الخليج، وأجازت لمواطنيها من سكان صور (تابعة لمسقط) رفع العلم الفرنسي على سفنهم والمتاجرة بكل "المنوعات" بين زنجبار ومدغشقر وبين البحرين وموانئ الخليج الأخرى. وكان معنى الخطوة الفرنسية إخراج السفن المسقطية وأصحابها من التبعية البريطانية (تفتيش السفن ومراقبة حمولتها واحتجازها ومصادرتها الخ...) ووضعهم تحت الحماية الفرنسية، وهو ما اعتبره البريطانيون تهديداً مباشراً لنفوذهم المهيمن في الخليج. وفي عام 1894 وصل عدد السفن المسقطية التي ترفع العلم الفرنسي إلى عشرين، وبعد سنتين على ذلك التاريخ، ارتفع العدد إلى 44<sup>173</sup>، دون أية محاولة من سلطان مسقط لمنع التجار العمانيين من رفع الأعلام الفرنسية. كما تحول ميناء صور إلى "بؤرة" للنفوذ الفرنسي. وقد تزامنت محاولات التغلغل تلك، مع افتتاح فرنسا قنصلية لها في مسقط عام 1894

وزيارة بول أوتافي (Paul Ottavi)، فنصلها في مسقط، ليندر جصة الواقع على بُعد خمسة أميال جنوب شرقي مسقط وحصوله من السلطان فيصل بن تركي على امتياز لإنشاء مخزن للفحم هناك، وأخيراً، شنّ حملة ممولة فرنسياً ضد بريطانيا في الصحف العربية، ووصف البريطانيون بأنهم "أكبر تجار للفتنة" و "شياطين هذا الزمان"<sup>174</sup>.

أدى تدهور العلاقات بين مسقط وبريطانيا وتعاضم النفوذ الفرنسي في تلك السلطنة إلى قيام الحكومة البريطانية بدراسة ثلاثة احتمالات : 1- ضم مسقط ومطرح رسمياً إلى ممتلكاتها، 2- إعلان حمايتها على مسقط كلها، 3- التلميح لإمامة عُمان بأنها لن تسمح لها بمهاجمة سلطنة مسقط وممتلكاتها<sup>175</sup>. وقد فضلت بريطانيا الحل الثالث الذي لم يكن يتعارض مع إعلانها المشترك مع فرنسا لعام 1862<sup>176</sup>. كما قامت في الوقت نفسه بعقد اتفاق سري مانع مع مسقط في 20 آذار 1891<sup>177</sup>.

وفي 9 شباط 1899، أي قبل قليل على توقيع بريطانيا وفرنسا على اتفاقية 21 آذار 1899 بشأن "مسألة فاشودة"<sup>178</sup>، وجه البريطانيون إنذاراً إلى سلطان مسقط بقطع علاقاته مع الفرنسيين وسحب امتياز بندر جصة وإصدار تعليمات واضحة ومشددة إلى رعاياه بعدم رفع الأعلام الفرنسية. وعندما رفض فيصل بن تركي الإنذار معتبراً إياه تدخلاً في شؤونه الداخلية، أبلغه البريطانيون أن ما يقوم به هو انتهاك لاتفاق عام 1891 بشأن تسليم سيادته الخارجية إليهم. ثم أمر كيرزون الأسطول البريطاني في الخليج القيام بمظاهرة بحرية أمام سواحل مسقط، وأرغم فيصل في 16 شباط 1899 على الصعود إلى ظهر مدمرة بريطانية راسية أمام سواحل بلاده بهدف التفاهم مع قائدها. ثم هدد البريطانيون بقصف عاصمته بمدفعية أسطولهم إذا لم يسحب الامتياز ويعود إلى نصوص اتفاق عام 1891<sup>179</sup>. وقد تضمن الإنذار " ... أن يعلن السلطان لجميع سكان مسقط وممتلكاتها في الخليج العربي تخليه عن الامتيازات التي سبق أن أعطاها سرّاً لفرنسا وأهمها امتياز بندر جيزة (جصة)". وأمام إحجام فرنسا عن تقديم دعمها له، رضخ السلطان للمطالب البريطانية وتعهد أمام الملأ بـ "عدم اعترافه بأي امتياز إلى فرنسا وعدم وجود دولة صديقة له غير بريطانيا"<sup>180</sup>. كما نفذ السلطان أوامر البريطانيون بعزل وزيره الشيخ عبد العزيز الموالي للفرنسيين، ودفع تعويضات لمن تضررت مصالحه من البريطانيون أثناء الثورة العمانية عام 1895<sup>181</sup>. وفي عام 1902 تعهد سلطان مسقط بالألا يمنح امتيازاً للتقيب عن الفحم في صور إلا بعد استشارة حكومة الهند<sup>182</sup>. ولقد برر كيرزون سلوك حكومته (حكومة الهند) المتشدد تجاه السلطان فيصل بأن شعوب الخليج العربي والشعوب الشرقية لا تفهم غير لغة القوة

183

وبالنسبة إلى قطر، التي كان شيخها قد رفض الدخول في معاهدة السلام العامة أو التوقيع على الاتفاق البحريني - البريطاني عام 1861، حيث اعتقد أن موقع بلاده بين منطقتي النفوذ البريطاني والعثماني سوف يجعله يحافظ على استقلاله<sup>184</sup>، فقد اضطر في الأعوام 1893 و1898/1899 إلى الطلب من بريطانيا أن تشملها اتفاقاتها المانعة، وذلك بسبب الضغوطات

العثمانية عليه. لكن بريطانيا رفضت ذلك آنذاك خشية الاصطدام بالدولة العثمانية، التي كانت تدعي السيادة عليها<sup>185</sup>.

كذلك رفضت بريطانيا طلباً كويتاً في أيلول عام 1897 لفرض حمايتها عليها<sup>186</sup> خوفاً من التورط في المشكلات الداخلية للكويت في أعقاب صعود مبارك إلى السلطة بعد اغتيال شقيقه الحاكم السابق، وأيضاً، بسبب تسليمها الشكلي بتبعية القسم الشمالي من الخليج العربي (= الكويت) للدولة العثمانية<sup>187</sup>. وفي 23 كانون الثاني 1899 توصلت بريطانيا إلى اتفاق سري مانع مع الكويت، وذلك لـ "حمايتها" من المخططات العثمانية ومنع النفوذ الروسي من التنامي في رأس الخليج ( مشروع بناء سكة حديد من الساحل السوري إلى الكويت) والألماني من الوصول إلى الكويت عبر خط حديد بغداد<sup>188</sup>. وفي هذا الاتفاق تعهد شيخ الكويت عن نفسه وعن خلفائه من بعده بالأبيع أو يؤجر أو يرهن أو يتخلى عن أراضيه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية وألا يستقبل ممثلين أو وكلاء أجانب دون موافقة الحكومة المذكورة. وبالمقابل، تعهدت الحكومة البريطانية بأن تستخدم مساعيها الحميدة ( Good offices ) تجاه مبارك وورثته وخلفائه طالما يقوم بالتزاماته تجاه بريطانيا ومنحته مبلغ 15000 روبية من خزينة بوشهر<sup>189</sup>.

ويلاحظ في هذا الاتفاق، أن بريطانيا لم تنش أن تطلق على "مساعيها الحميدة" تجاه الأسرة الكويتية الحاكمة مصطلح " الحماية" <sup>190</sup>، حيث كان ساليسبوري، رئيس الوزراء البريطاني، يعارض في حينه فرض الحماية على الكويت خشية أن يتورط في مشكلات مع العثمانيين وحلفائهم آل الرشيد، الذين كانوا يتطلعون لفرض سيطرتهم العسكرية عليها للاستفادة من موقعها الاستراتيجي ولتكون منفذهم البحري<sup>191</sup>. ولهذا السبب كان الاتفاق سرياً كي لا يشكل استفزازاً للدولة العثمانية ويمكن استخدامه عند الاقتضاء. فالاتفاق المذكور كان هدفه الأساسي المحافظة على استقلال الكويت وإفشال أية محاولة روسية أو ألمانية للاستحواذ على أراضٍ فيها للشرع في بناء خطوط السكك الحديدية. وعلى حد قول السير آرثر غودلي (Sir Arthur Godley)، مساعد وزير خارجية حكومة الهند، " ... نحن لا نريد الكويت، ولكننا لا نريد أن تكون لأحد آخر"<sup>192</sup>.

وعندما وصلت بعثة ألمانية إلى الكويت عام 1900 لأجل تحديد نقطة النهاية لخط حديد بغداد، كان اتفاق عام 1899 بين بريطانيا والكويت سداً مانعاً في وجه النفوذ الألماني<sup>193</sup>. ثم أرسلت حكومة الهند في آب 1904 وكيلاً سياسياً إلى الكويت لمراقبة تحركات العثمانيين وآل الرشيد على حدود تلك الامارة ولتأمين حماية المصالح البريطانية هناك<sup>194</sup>. وفي عام 1907 وافق الشيخ مبارك على تأجير بريطانيا قطعة أرض ما بين بندر الشويخ ومدينة الكويت لتكون قاعدة بحرية ومخزن للفحم لتقوية مركز تلك الدولة في مناهضة خط حديد بغداد<sup>195</sup>.

كذلك الحال، تضمن البند الرابع من معاهدة 26 كانون الأول عام 1915 بين بريطانيا و عبد العزيز آل سعود تسليم الأخير سيادته الخارجية إليها<sup>196</sup> في إطار التخلص من التبعية العثمانية،

وقعت قطر مع بريطانيا في 3 تشرين الثاني عام 1916 اتفاقية حماية تضمنت بنداً مانعاً ( البند 4 ) على نسق الاتفاقات السابقة مع إمارات الخليج<sup>197</sup>.

ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقات أضفت صفة الاعتراف والاستمرارية على حكام إمارات الخليج، إذ تعهد كل حاكم في ديباجة هذه الاتفاقات المانعة بأن يلزم نفسه وورثته وخلفائه بها. وقد شكلت هذه الاتفاقات ذروة النفوذ البريطاني في الخليج بعد قرن من الزمن بدءاً بالقضاء على قوة القواسم البحرية عام 1820 وانتهاءً بانضمام قطر رسمياً إلى دائرة النفوذ البريطاني في الخليج عام 1916. وأثناء مروره في الشارقة عام 1903، خاطب اللورد كيرزون بغطرسة الزعماء الخليجيين مجملاً ما حققته بلاده من أهداف في الخليج خلال القرن التاسع عشر. واستهل كلمته قائلاً: " ... في ما بين حكومة الهند وبينكم علاقات سياسية التي صارت الدولة البريطانية بسببها اميراً عليكم ومحافظاً لكم وما بقيت لكم رابطة باحد من الدول الأخر ". ثم أضاف يقول: " اظن احياناً ان الوقائع الماضية في خطر النسيان وبعض الرجال يسلون ما سبب دوام الدولة البريطانية على تنفيذ هذه السلطة. فتاريخ بلادكم وعائلاتكم والحالة الموجودة في الخليج جواب لهذا السؤال- فنحن وصلنا هنا قبل أن ظهرت احدى من الدول في هذا البحر في القرون الأخيرة. نحن وجدنا فيها النزاع فجعلنا النظام ... نحن أنجيناكم من الهلاك على أيدي جيرانكم. نحن فتحنا ابواب هذه البحار لسفن جميع الملل فأمكن لهم نشر أعلامهم فيها بالسلامة ما أخذنا ملككم ولا قبضنا عليه ولا أعدمنا استقلالكم بل حفظناه سالمًا ... " وختم بالقول " ... أن يُحفظ أمن هذا البحر ويبقى استقلالكم على ما هو عليه في الزمان السابق ويلزم ان يكون اقتدار الدول البريطانية فوق الكل بلا منازع ".<sup>198</sup> ولكن الواقع كان يختلف كلياً ويتناقض عن مضمون الخطاب. فأتثناء تلك الزيارة الشهيرة إلى الخليج، قام كيرزون بتقليد السلطان فيصل بن تركي " وسام الصليب الأكبر " لحكومة الهند. وفي هذه المناسبة، وصف سلطنة مسقط " بأنها تابعة للعرش البريطاني أكثر منها دولة ذات سيادة " <sup>199</sup>.

#### خامساً: بريطانيا والخليج: ما بين شبه الحماية والحماية المعلنة

على الرغم من أن اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج وتدخلها في الشؤون الداخلية للمنطقة، قد جعل المشيخات العربية عملياً تحت حمايتها<sup>200</sup>، إلا أنها لم تحاول حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى فرض حمايتها رسمياً وبشكل قانوني على إمارات الخليج، على عكس ما فعلته مع إمارات جنوب اليمن. وفي إطار هذه الحماية غير المعلنة، تدخلت لحماية الأسر الحاكمة في المنطقة. فتعهدت في اتفاقيتها مع شيخ البحرين في 21 أيار عام 1861 " بسلامة جزره ورد كل غارة عليها (من قبل الدولة العثمانية وفارس) مقابل تنازله عن حقه في تجهيز الجنود والسفن البحرية"<sup>201</sup>. وقد ترجمت بريطانيا حمايتها عملياً في تشرين الثاني عام 1861 عندما هاجمت مواقع الموحدين في الدمام لإجبارهم على رفع الغطاء عن محمد بن عبد الله المطالب بمشيخة البحرين. وعندما احتج العثمانيون على ذلك، أفهمهم البريطانيون أن البحرين هي " أرض مستقلة تجمعها مع الحكومة البريطانية علاقات تعاهد ... "<sup>202</sup>.

وفيما رفضت بريطانيا مطلع عام 1867 دعم شيخ البحرين في عملياته مع أبو ظبي ضد قطر استناداً إلى هذا الاتفاق، ترجمت حمايتها عملياً على البحرين في الأعوام 1871 و 1874 و 1878 و 1895 و 1905 بإنقاذ حكم آل خليفة من تدخل العثمانيين من مركزهم الجديد في الإحساء وتحريضهم لآل بو علي في الزبارة.<sup>203</sup> وفي مجابهة عام 1871، قدمت بريطانيا تأكيدات إلى الشيخ عيسى بحصوله على دعمها ضد العثمانيين طالما يلتزم بتعهداته لها<sup>204</sup> وفي الأعوام 1874 و 1878 و 1895 و 1905 جددت بريطانيا دعمها العسكري للبحرين للدفاع عن استقلالها<sup>205</sup>. وفي المناسبة الثالثة (1895)، استنجد شيخ البحرين ببريطانيا، عندما حاول العثمانيون احتلال بلاده مرة أخرى من جهة قطر<sup>206</sup>. وقد قصف الأسطول البريطاني قلعة الزبارة عام 1895 ودمر 44 قارباً في مينائها<sup>207</sup>. وأخيراً، قامت بريطانيا بالتدخل في البحرين عام 1905 لإعادة الهدوء إلى جزرها بعد اضطرابات داخلية. كما استولت في هذه المناسبة على الزبارة التي كانت على الدوام نقطة انطلاق للهجمات على البحرين<sup>208</sup>. ونظراً لما أصبحت عليه البحرين من أهمية لمصالحها في الخليج، عينت بريطانيا مساعد وكيل سياسي لها في المنامة عام 1900 رُفِعَ إلى مرتبة وكيل سياسي عام 1904<sup>209</sup>.

وفي ما يتعلق بمسقط، قامت بريطانيا علم 1861 بإعادة السلطان المخلوع ثويني بن سعيد إلى الحكم ووفرت له الحماية من جيوش الإمامة<sup>210</sup>. كما تعهدت عام 1886 ودون اتفاق مكتوب، بأن تصون سيادة مسقط ومينائها ضد هجمات إمامة عُمان مشروطة بحياة السلطان تركي بن سعيد (توفي 1888) وبولائه لها<sup>211</sup>. وعلى الرغم من تخاذلها عام 1895 في حماية هذه السلطنة ضد تهديدات الإمامة والاكتفاء بمطالبة رؤساء القبائل العُمانية توفير العاصمة مسقط مع مطرح من هجماتهم مؤقتاً، إلا أن بريطانيا اضطرت بعد قليل إلى رعاية اتفاق "تعهد بعدم الاعتداء" بين مسقط والإمامة، كأفضل حل يحفظ للسلطنة سيادتها دون تدخلها في المشكلات الداخلية لمسقط/عُمان<sup>212</sup>. وفي أعقاب سحب امتياز مستودع الفحم في بندر جصة من فرنسا<sup>213</sup>، خشى السلطان فيصل بن تركي ردود فعل انتقامية من جانب تلك الدولة. فاقترح كيرزون على لندن أن يُسمح للسلطان رفع العلم البريطاني كـ "إجراء مؤقت للحماية" شرط ألا يُفسر ذلك على أنه "حماية"<sup>214</sup>. في عام 1913 عملت بريطانيا على إنقاذ مسقط العاصمة ومطرح من ضربات الإمامة<sup>215</sup>. وبين عامي 1913 و 1921 كانت وحدات بريطانية من الهند تتولى الدفاع عن العاصمة المسقطية<sup>216</sup>. لكن إنقاذ مسقط لم يتم إلا عام 1920، عندما رعت بريطانيا "معاهدة السيب" وفرضتها على كل من سلطان مسقط وإمام عُمان، وقضت بتقسيم عُمان رسمياً إلى قسمين مستقلين: إمامة عُمان في الداخل وسلطنة مسقط على الساحل<sup>217</sup>. وكان هذا التقسيم ينجس مع أهداف سياستها الاستعمارية<sup>218</sup>.

أما بشأن الكويت، فعلى الرغم من أن اتفاق عام 1899 لم ينص صراحة على تقديم بريطانيا حمايتها القانونية لها ضد عدوان خارجي أو إقليمي، فقد اكتفت الحكومة البريطانية بعد إلحاح الشيخ مبارك بالتعهد في شباط 1899 "بعمل ما وسعها لحماية ممتلكات شيوخ الكويت من الأراضي في فاو"<sup>219</sup>. وبعد هجوم الشيخ مبارك على بريدة، معقل آل الرشيد، عام 1900

وهزيمته في معركة الطرفية، عقدت بريطانيا معه اتفاقاً سرياً قام على حمايته من تهديدات ابن الرشيد مقابل سماحه لسفن إحدى شركات الملاحة البريطانية بالرسو في ميناء الكويت<sup>220</sup>. وفي أيار من العام التالي، أبان اشتداد النزاع بين مبارك ومحمد بن الرشيد، أقدمت الحكومة البريطانية على خطوة متقدمة في حماية الكويت وأعلنت "أنها سوف تمنع إنزال تركي في الكويت بالقوة عند الضرورة"<sup>221</sup>. وقد نفذ البريطانيون وعدهم بحماية تلك المشيخة، عندما أرسلوا خمس سفن حربية إلى مياهاها في شتاء 1901 ونصبوا مدافعهم على الحصون في الجهراء لحمايتها من هجوم ابن الرشيد المعاكس<sup>222</sup>. وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تقر بأن الكويت تخضع للسلطنة العثمانية بشكل من الأشكال، فقد أتبعته إجراءاتها العسكرية تلك بتوجيه تحذيرات حازمة إلى العثمانيين وآل الرشيد كي يتوقفوا عن تهديد الكويت، وأبلغتهم أنها سوف تستخدم القوة إذا ما هوجمت الكويت من قبلهما. وقد قررت الحكومة العثمانية بناءً عليه وقف سياستها الهجومية تجاه الكويت لتفويت الفرصة على البريطانيين إعلان حماية رسمية عليها<sup>223</sup>.

أما بالنسبة إلى إمارات الساحل، فبعد اتفاقها المانع مع بريطانيا لعام 1892، ترجمت بريطانيا إشرافها على سياستها الخارجية بتدخلها لرعاية مصالحها تجاه فارس<sup>224</sup>.

وعشية الحرب العالمية الأولى، رأت بريطانيا أن تدعم مركزها في الشرق الأدنى عن طريق مفاوضات مع العثمانيين ومع السعوديين في إطار خطة إمبريالية كبرى لتوسيع نظام اتفاقات التعاهد الخاصة في الخليج التي ضمت كل المشيخات على طول ساحل الجزيرة العربية الشرقي وتحولها إلى اتفاقيات حماية. وقد تزامن هذا التعديل في السياسة البريطانية مع المساعي الروسية لتغلغل في المنطقة والمخططات الألمانية لإيصال خط حديد بغداد إلى الكويت. ولهذا السبب، دخلت بريطانيا في مفاوضات مع الروس فيما يتعلق بنفوذها بفارس والألمان والعثمانيين بشأن خط حديد بغداد والخليج العربي.

وفما يتعلق مع الدولة العثمانية، توصلت بريطانيا خلال سنتين من المفاوضات (1911-1913) إلى عقد اتفاقية شاملة معها حول الكويت وقطر والبحرين ونجد والخليج العربي. وتتويجاً لهذه المفاوضات، عُقدت اتفاقية بين الدولتين في 29 تموز من عام 1913 لم يتم التصديق عليها بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من ذلك، عكست المعاهدة من جهة استراتيجية بريطانيا في الإمساك بالمنطقة على أبواب المرحلة النفطية، ومن جهة أخرى سياسة الاتحاد والترقي في التخلي عن الادعاءات التقليدية العثمانية في الخليج.

إن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو وضع رسم أولي لحدود كل من الكويت وقطر والبحرين ونجد وتشكيل لجنة لوضع خطة مفصلة عن الموضوع. وفيما اعترفت بريطانيا بأن الكويت هي قضاء عثماني مستقل ذاتياً، أقرت الدولة العثمانية بأن تلك الإمارة هي شبه داخلية في نظام الحماية البريطاني في الخليج، حيث جاء في البند الثالث من الاتفاقية أن الحكومة العثمانية تعترف بالاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع الكويت في الأعوام 1899 و1900 و1904 وبتحديد الكويت

وتوابعها (المادتان 5 و 7). كما تعهدت الحكومة العثمانية بالامتناع عن التدخل في شؤون الكويت الداخلية<sup>225</sup>.

وفي شأن قطر، فقد تخلت الدولة العثمانية عن ادعاءاتها فيها، ووافقت مع الحكومة البريطانية بأن تُحكم، كما في السابق، من قبل الشيخ جاسم آل ثاني وخلفائه. وأخيراً، تعهدت بريطانيا بالدفاع عن قطر في وجه أي تدخل بحريني في شؤونها. ومن ناحية للبحرين، تخلت الدولة العثمانية عن كل ادعاءاتها فيها، مقابل إعلان بريطانيا عدم نيتها ضمها إليها. وبموجب المادة الحادية عشر من مسودة الاتفاقية، اعترفت الحكومة البريطانية بالإمارة السعودية جزءاً من الدولة العثمانية. وبالمقابل، أقرت الدولة العثمانية بمركز بريطانيا ومصالحها في الخليج العربي وما تقوم به من إجراءات لتنفيذ اتفاقات السلم البحري وتحقيق الأمن، وتعهدت بعدم معارضتها<sup>226</sup>.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن اندلاع الحرب العالمية الأولى عطل التصديق على تلك الاتفاقية. وبعد قليل، بدأت العلاقات البريطانية - العثمانية تتدهور بسبب ميل الدولة العثمانية إلى دول المحور. وما لبثت بريطانيا أن أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في تشرين الثاني 1914 بعد انضمامها إلى دول المحور. وفي إطار خطة لتطويق التحالف العثماني - الألماني في منطقة الخليج والاستفادة من موقع الكويت الاستراتيجي تجاه العراق (العثماني) وضمان ضخ النفط الفارسي إلى جزيرة عبادن ومصفاها<sup>227</sup>، قررت الحكومة البريطانية في 2 تشرين الأول إرسال قوات من الهند إلى الخليج الفارسي لتأمين حماية مصفاة عبادن وخطوط جر النفط. وقد تمركزت هذه القوات في البحرين منذ 23 منه. وفي 6 تشرين الثاني، أي بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب المحور، احتلت القوات البريطانية الفاو ثم دخلت إلى البصرة في 22 منه.

وقبل قليل على حدوث تلك التطورات، كانت بريطانيا قد تمكنت من جر الكويت تماماً إلى معسكرها. ففي 21 آب 1914 وضع الشيخ مبارك آل الصباح إمارته بتصريف بريطانيا وتعهد بطرد العثمانيين من الجزر المجاورة للكويت والتي يدعي ملكيته لها. وفي 3 تشرين الثاني من العام نفسه، بعث المقيم السياسي البريطاني في الخليج بمذكرة إلى الشيخ مبارك يبلغه فيها بأن حكومته **"تقرّ وتعترف بمشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية"**. وكان هذا الاعتراف مشروطاً بهمام عسكرية ينفذها شيخ الكويت وهي احتلال صفوان وأم قصر وبوبيان وطرد القوات العثمانية من البصرة، أو منع وصول التعزيزات العثمانية إليها على الأقل، ريثما تصل الحملة البريطانية - الهندية على العراق<sup>228</sup>.

وما أن أمنت بريطانيا جبهتها في الكويت، حتى أخذت تتطلع إلى وسط الجزيرة العربية وأجزائها الغربية، حيث كان الشريف حسين في الحجاز يتلطف إلى تعاون مع البريطانيين لتحقيق حلمه في أن يصبح ملكاً على العرب<sup>229</sup>، في وقت أصبح فيه ابن سعود أقوى شخصية عربية في الجزيرة العربية بعد استيلائه على الأحساء من العثمانيين في نيسان عام 1913. وكان وصول ابن سعود إلى الأحساء والإطلال على ساحل الخليج لاعتبارات استراتيجية وعسكرية واقتصادية

وأيدولوجية سلفية – سياسية يضع بريطانيا أمام خيارين إثنين: التصدي له ودفعه إلى الداخل (= صدام عسكري)، أو كسبه إلى جانبها واحتوائه. وقد فضلت بريطانيا الخيار الثاني<sup>230</sup> حيث تناست خلافاتها وتناقضاتها التاريخية مع حركة الموحدين وأخذت تحضر لاستقطابه في شبكة اتفقاتها ومعاهداتها الخليجية. وكان هدفها هو إنكفاء التناقضات بين حائل والرياض وتكوين جبهة عربية قوية ضد العثمانيين وحرمانهم من حليف قوي (ابن سعود)<sup>231</sup>، وتأمين هيمنتها السياسية والتجارية الكاملتين على الخليج والجزيرة العربية قلباً وأطرافاً<sup>232</sup>. كما رأت بريطانيا أن إلزام ابن سعود ببنود معاهدة معها سوف يشكل حماية للإمارات العربية المتعاهدة معها<sup>233</sup>.

وبدوره، تناسى ابن سعود معاهدته مع الدولة العثمانية (أيار 1914)<sup>234</sup>، إذ وجد أن التحالف مع بريطانيا كقوة راجحة في الخليج هو أفضل له من الدولة العثمانية، خصوصاً أن خصمه ابن الرشيد كان يحارب إلى جانب السلطنة. وكان ابن سعود يريد الحصول على اعتراف بريطانيا بمركزه في نجد والإحساء والقطيف وما جاورها من مرافق ومناطق، وكان على استعداد للموافقة على منع أي نفوذ أجنبي في مناطق حكمه والاعتراف بمصالح بريطانيا في الخليج وعدم التدخل في شؤون الإمارات العربية على ساحل الخليج الشرقي وفرض حظر تهريب الأسلحة<sup>235</sup>. وبين 3 تشرين الثاني 1914 و 26 كانون الأول 1915 جرت مفاوضات بين الجانبين أسفرت عن توقيع معاهدة 1915 (معاهدة دارين نسبة إلى جزيرة دارين قرب القطيف).

وأثناء مراحل المفاوضات السعودية – البريطانية، كانت الحكومة البريطانية قد بدأت في آذار ما سمي بـ "مراسلات حسين – مكماهون" (استمرت المراسلات من 14 تموز 1915 - 10 آذار 1916) مع أمير مكة الشريف حسين بن علي<sup>236</sup>. ويتضح من دبلوماسيتها المزدوجة تجاه ابن سعود والشريف حسين أنها كانت تلعب على التناقضات العربية – العثمانية (= القومية العربية والقومية التركية) في سبيل تكوين جبهة عربية واسعة ضد الدولة العثمانية تصب في استراتيجيتها الحربية ضدها: الكويت في رأس الخليج والشريف حسين في الحجاز على الجانب الغربي من الجزيرة وابن سعود في وسطها وشرقها، هذا بالإضافة إلى مركزها المهيمن في عُمان وساحلها وقطر والبحرين والمحميات الغربية والشرقية في جنوب اليمن. ومن خلال معاهدة دارين ومراسلات مكماهون – حسين، تمكنت بريطانيا من توجيه السعوديين ضد آل الرشيد، حلفاء العثمانيين في الجزيرة العربية<sup>237</sup>. وتحقيق توازن بين الخصمين، عبد العزيز بن سعود والشريف حسين: <sup>238</sup> عبد العزيز، الذي كانت تأمل منه حماية ظهرها في حربها في العراق وعدم تهديد إمارات ساحل الخليج<sup>239</sup>، والشريف حسين، أمير الحجاز ليدعم حملتها على سوريا<sup>240</sup>.

وبموجب معاهدة دارين،<sup>241</sup> اعترفت بريطانيا بحكم ابن سعود على الأحساء والقطيف وجبيل (المادة 1). كما تعهدت في المادة الثانية "بجمالية مصالح ابن سعود وأراضيه" ضد أي تهديد من جانب قوة أجنبية. وفي سبيل تأمين استقلال الكويت والبحرين وقطر وإمارات ساحل عُمان من جانب السعوديين، "تعهد ابن سعود (في المادة السادسة)، ... بأن يمتنع عن أي عدوان

أو تدخل في ممتلكات الكويت والبحرين وشيوخ قطر وساحل عُمان، الذين يتمتعون بحماية الحكومة البريطانية والمرتبطون بمعاهدات معها، حيث ستوضع حدودها لاحقاً" <sup>242</sup>.

وبين عامي 1902 و1913 رفضت بريطانيا أكثر من مرة عروضاً من شيخ قطر وضع إمارته تحت حمايتها، على الرغم من تعهداته لها بحفظ السلم في مياهه والتعاون معها ومع شيخ البحرين. <sup>243</sup>. وكان حاكم قطر يسعى لتوطيد نفوذه في أراضيه بعيداً عن التدخل العثماني. أما بريطانيا، فلم تكن ترغب في حينه إثارة الباب العالي، واكتفت بتأجيل الموضوع إلى حين آخر <sup>244</sup>. وفي إطار مفاوضاتها مع الدولة العثمانية عامي 1912 و1913 لتسوية خلافاتهما <sup>245</sup>، بدأت بريطانيا تفكر عملياً بفرض حمايتها على قطر. وعندما لم يتم التصديق على اتفاقية عام 1913 بين الدولتين بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى دول المحور، سارعت بريطانيا عام 1916 إلى فرض حمايتها على قطر لتكون آخر حلقة في سلسلة معاهداتها مع الخليج في مرحلة ما قبل النفط. <sup>246</sup> وبذلك تكون بريطانيا قد استكملت بعد قرن وربع القرن من الزمن هيمنتها الكاملة على الخليج.

وقد تضمنت معاهدة بريطانيا مع قطر تعهد أميرها عبد الله بن جاسم آل ثاني بقمع تجارة الرقيق والمحافظة على السلم البحري وتسليم سيادته الخارجية إليها أسوة بإمارات ساحل الخليج. وبالمقابل، تعهدت الحكومة البريطانية في المادة العاشرة من المعاهدة أن تحميه ورعاياها وممتلكاتها من أي عدوان يأتي عن طريق البحر. كما تعهدت في المادة الحادية عشر بأن تستخدم "مساعدتها الحميدة" إذا ما تعرض هذا الحاكم أو رعاياه لعدوان داخل حدود إمارته دون أي استقزاز من جانبهم.

#### سادساً: اتفاقيات ومعاهدات في مجالات التجارة والقضاء والخدمات

كان تطور تجارتها مع الخليج العربي وعبره قد جعل بريطانيا تُولي المنطقة اهتماماً أكبر، وخصوصاً منذ العشرينات من القرن التاسع عشر. وطوال ذلك القرن، حققت التجارة البريطانية مع الخليج بفضل ما تلقته من دعم عسكري - سياسي قفزات مقارنة مع التجارة الأوروبية الأخرى، واستمرت على هذا المنوال إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وعند نهاية القرن التاسع عشر (1901) بلغ حجم التجارة البريطانية مع مرفأء الخليج العربي 2.3 مليون جنيه إسترلينية من أصل 3.6 مليون ليرة إسترلينية مجمل تجارة الخليج كله <sup>247</sup>. وبين عامي 1901 و1913 بلغ حجم الصادرات البريطانية والهندية إلى مرفأء الخليج من إجمالي نسبة الصادرات إلى المنطقة حوالي 66% <sup>248</sup>.

ومما لا شك فيه، إن حصول بريطانيا على هذا المركز المتقدم في الخليج كان يعود إلى سنوات طويلة من العمل المؤسسي الدؤوب لشركة الهند الشرقي منذ مطلع القرن السابع عشر. وكان أحد أبرز عوامل نجاح هذه الهيمنة التجارية اتفاقات تلك الدولة ومعاهداتها مع المنطقة التي وفرت الأرضية الصالحة لنمو هذه المصالح التجارية والاقتصادية.

منذ قضائها على قوة القواسم البحرية وتجزئة ساحل عُمان وتثبيت هيمنتها على مسقط والبحرين، انصبت اهتمامات بريطانيا على تعزيز تجارتها في المنطقة وعبرها إلى الهند والشرق الأقصى، وسلكت لأجل ذلك طرقاً متعددة كالقيام بعمليات المسح البحري المنظم للخليج ابتداء من عام 1820 بأغراض عسكرية وتجارية ووضع الخرائط التفصيلية لكل من شاطئيه ومرافئه<sup>249</sup> وتحسين وسائل الاتصال البحري والبري بين الهند والمتوسط عبر البحر الأحمر أو عبر الخليج وبلاد ما بين النهرين وسوريا (مواصلات برية وبحرية تعتمد قوة البخار)<sup>250</sup>. وفي عام 1837 أصبح هناك اتصال منظم بين بومباي والمتوسط عن طريق البحر الأحمر. وقد أدت هذه التطورات في وسائل الاتصال إلى منافسة السفن التجارية البريطانية للسفن الشراعية المحلية وتغيب دور الأخيرة<sup>251</sup>، التي تحولت، على حد قول كيلى، إلى "كومة من الهياكل الخشبية المحطمة القابعة في مراسيها"<sup>252</sup>.

ونظراً لأهمية اللؤلؤ الخليجي في تجارتها وخصوصاً المتواجد في البحرين وساحل عُمان، عملت بريطانيا على تنظيم إنتاجه وتسويقه. ومنذ معاهدة السلام الدائم عام 1853 أخذ المقيم السياسي البريطاني في الخليج يتصرف كحكم في المنازعات حول مصائد اللؤلؤ ويفرض الغرامات على المخالفين. ولحد من فرار العاملين في المصائد من مشيخة إلى أخرى بديونهم أو دون الوفاء بالتزاماتهم، عقدت بريطانيا عام 1868 اتفاقية مع شيوخ الساحل قضت بتسليم الفارين من إمارة إلى أخرى. وعندما تبين لها أن هذه الاتفاقية كانت محدودة النتائج، عقدت اتفاقية أخرى بإشرافها بين شيوخ ساحل عُمان عام في 24 حزيران 1879 ألزمت كل حاكم بتسليم المدينين الفارين إلى إمارته ودفع غرامة مالية إذا ما خالف أحكام هذه الاتفاقية<sup>253</sup>. وقد أدت هذه الاتفاقية إلى إنقاص حالات الخلافات بين الإمارات<sup>254</sup>. لكنها عكست من جهة أخرى اهتمام بريطانيا بالمصالح الاقتصادية لرعاياها البريطانيين من الهنود، الذين كانوا يعملون في إقراض القروض إلى أصحاب السفن قبل بدء موسم الغوص عن اللؤلؤ، حيث كان من المتوقع أن يسدد أصحاب السفن ديونهم مع انتهاء موسم الصيد<sup>255</sup>. وفي عام 1902 كانت البحرين أهم المراكز لتجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج، حيث شكل نسبة 90% من مجمل صادراتها حتى مطلع المرحلة النفطية. وكان معظم اللؤلؤ البحريني يذهب إلى الهند. وفي عام 1907 بلغ عدد العرب المشتغلين في عمليات إنتاج اللؤلؤ في الخليج 74 ألفاً وعدد سفن الصيد حوالي 4500 سفينة. وكان أكثر من نصف عمليات صيد اللؤلؤ يقع تحت الحماية الإسمية أو الفعلية البريطانية<sup>256</sup>. وفي عام 1911 وقعت بريطانيا والبحرين معاهدة استغلال مصائد اللؤلؤ والإسفنج<sup>257</sup>.

وفي إطار سياستها الاحتكارية لتجارة الخليج، عملت بريطانيا على تصريف منتجاتها المصنعة في المنطقة واستوردت منها المواد الخام. وفي حالة البحرين، عمدت الشركة البريطانية إلى استخدامها كمركز للترانزيت وتخزين السلع بين أسواق الهند وأسواق الخليج العربي، مما جعل البحرين تتفوق على كل المراكز التجارية في الخليج ما بين نهاية القرن التاسع عشر واندلاع الحرب العالمية الأولى<sup>258</sup>.

وخلال "العصر البريطاني" سارت بريطانيا في سياسة تكبيل إمارات المنطقة بسلسلة من معاهدات الامتيازات التي ضمنت لها هيمنة تجارية لقاء رسوم ضريبة زهيدة لا تتجاوز 5% على الاستيراد والتصدير، أو إلغاء ضرائب اعتبرتها مجحفة بمصالح رعاياها (مثال مسقط في الأعوام 1846 و1891 و1903 ، 1908)<sup>259</sup> أو الاستحواذ على حق جمع الضرائب الجمركية (مثال البحرين عام 1906)<sup>260</sup>. كما عملت على تأمين الامتيازات لشركاتها<sup>261</sup> وحرية الحركة لتجارها في دخول إمارات الخليج والإقامة فيها أو المرور عبرها ونقل سلعهم في جميع أنحاء المنطقة، وأن يكون لهم الحرية المطلقة في بيع وشراء واستئجار الممتلكات. فضلاً عن ذلك، أن يعامل قنصلها أو وكلاؤها معاملة الأمم الأكثر رعاية<sup>262</sup>. والجدير بالذكر أن المواد 1 و2 و10 من المعاهدة التجارية مع مسقط في 31 أيار 1839 قد نصت على منع أي نوع من الاحتكار في ممتلكات السلطان وأن تكون مفتوحة استيراداً وتصديراً أمام أي نوع من السلع البريطانية وأن "يكون لرعايا البريطانيين الحرية في أن يبيعوا، ويشترروا ويستأجروا ممتلكات صاحب السمو سلطان مسقط" وألا تنتهك أملاكهم<sup>263</sup>. وقد جرى التأكيد على هذه البنود وعلى ضريبة 5% على الاستيراد والتصدير من وإلى مسقط وعلى وضع بريطانيا المميز في السلطنة في "معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة" التي وقّعت فيما بعد في 19 آذار 1891<sup>264</sup>، والتي ثبتت الهيمنة البريطانية أكثر على اقتصاد مسقط.

وبالنسبة إلى تجارة الرقيق، كان أهالي عُمان – زنجبار التجار الرئيسيون لهذه السلعة، فيما شاركت الكويت والبحرين في نقل الرقيق والاتجار به أكثر مما فعل سكان ساحل عُمان<sup>265</sup>. وعندما بدأت بريطانيا حملتها لمحاربة تجارة الرقيق، كان هدفها الظاهري إنساني<sup>266</sup>، فيما الحقيقة أنها كانت تقوم بضرب الأسس الاقتصادية لإمارات الخليج العربي والولايات المتحدة<sup>267</sup>.

إن أول اتفاق بين بريطانيا وإمارت الخليج العربي حول مكافحة تجارة الرقيق هو المعاهدة التي وقّعت مع إمارات ساحل عُمان عام 1820. وقد جاء في مادتها التاسعة "إن جلب الرقيق، رجالاً نساءً أو أولاداً من سواحل إفريقيا أو من أي مكان آخر ونقلهم بواسطة السفن هو سلب وقرصنة وإن على الأصدقاء العرب (المشايع) ألا يقوموا بشيء من هذا القبيل"<sup>268</sup>. وحتى معاهدة السلام الدائم عام 1853، وقع شيوخ الساحل وصحار والبحرين مع بريطانيا على اتفاقيات وقدموا تأكيدات (1838 و1839 و1847 و1849 و1856 و1861 و1873) بالامتناع عن تجارة الرقيق أو جلب الرقيق على متن سفنهم من إفريقيا أو أي مكان آخر. كما سمحوا في الوقت نفسه للسفن البريطانية تفتيش السفن العربية ومصادرتها إذا ما ثبت خرقها لبنود الاتفاقيات<sup>269</sup>. وفي

اتفاقية عام 1856 تعهد شيوخ الساحل وشيخ البحرين بتسليم بريطانيا كل العبيد الذين جلبوا مؤخراً إلى بلادهم<sup>270</sup>. وتحت ذريعة محاربة تجارة الرقيق، عمدت بريطانيا إلى إغراق السفن العربية بشكل منظم على عكس ما كنت تقضي به الاتفاقيات<sup>271</sup>. وفي عام 1916 وإطار معاهدة الحماية البريطانية على قطر، تعهد شيخها في المادة الأولى بالتعاون مع الحكومة البريطانية في مكافحة تجارة الرقيق<sup>272</sup>. أما مع الكويت والإحساء، فلم تدخل بريطانيا في اتفاقات مماثلة<sup>273</sup>.

ومع مسقط، مرت سياسة بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق في ثلاث مراحل من الاتفاقات والمعاهدات: الأولى عامي 1820 و1822 والثانية عامي 1845 و1847 والثالثة عام 1873. ففي عام 1820 وقع سلطان مسقط على تعهد مع البريطانيين اعتبرت بموجبه تجارة الرقيق نوعاً من القرصنة<sup>274</sup>. وفي 4 أيلول 1822 وقعت بريطانيا ومسقط على معاهدة أخرى (Moresby treaty) هدفت إلى وقف تجارة الرقيق بين شرق إفريقيا عبر مسقط وبواسطة السفن المسقطية وحصرها ضمن جنوبي خط يمر عبر المحيط الهندي وأن يتولى وكيل من قبل بريطانيا مراقبة هذه التجارة بين شرق إفريقيا ومسقط ومصادرة السفن المسقطية التي تتاجر بالرقيق مع الدول المسيحية<sup>275</sup>. وفي معاهدة أخرى وقعت في 17 كانون الأول 1839، جرى توسيع هذا الخط شمالاً كي يخرج جوارر من تجارة الرقيق<sup>276</sup>. وفي الأعوام 1845 و1847 و1848 و1873 وقع السلطان سعيد على معاهدات جديدة مع بريطانيا تعهد بها عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وعن حكامه بمساعدتها في مكافحة تجارة الرقيق في بلاده واستخدام كل نفوذه لدى الزعماء في الجزيرة العربية والبحر الأحمر والخليج العربي لمنع استيراد الرقيق من إفريقيا إلى ممتلكاته في آسيا (مسقط) أو جلبه على متن سفنه. وبموجب المعاهدة الأخيرة، حُولت الأساطيل التابعة للحكومة البريطانية وحكومة الهند وشركة الهند الشرقية بمصادرة السفن العُمانية التي تتاجر بالرقيق، مما سبب سخط التجار بعدم تم إغلاق أسواق الرقيق في مسقط وعتق من فيها من عبيد. وكانت هذه الاجراءات أحد أبرز أسباب رفع تجار الرقيق العُمانيين الأعلام الفرنسية على سفنهم ما بين عامي 1891 و1905 والاتجار بالأسلحة<sup>277</sup>.

كما تضمنت اتفاقات بريطانيا مع الخليج الحد من تجارة الأسلحة. وكانت هذه التجارة قد راجت منذ التسعينات بدعم فرنسي لإضعاف النفوذ البريطاني، عندما تحولت مسقط إلى سوق رائجة لها. وكانت الأسلحة تستورد إلى مسقط من أوروبا ثم يعاد تصديرها من هناك إلى فارس والدولة العثمانية ويذهب قسم كبير منها إلى مناطق الخليج وأفغانستان والمناطق الشمالية الغربية من الهند، مما كان يؤدي إلى إثارة حكومة الهند<sup>278</sup>. كما تحولت الكويت بدورها إلى سوق لتصدير للأسلحة إلى العراق وداخل الجزيرة العربية وبخاصة إلى ابن سعود<sup>279</sup>. وقد تأثرت بها أيضاً إمارات ساحل عُمان، وإن بشكل محدود<sup>280</sup>. وبلغ عدد البنادق المستوردة إلى مسقط عام 1895-1896 (4350) بندقية، وارتفع هذا الرقم إلى 20 ألفاً عام 1896-1897<sup>281</sup>.

ولما كان وصول الأسلحة إلى الهند وأفغانستان يهدد مركز بريطانيا هناك<sup>282</sup>، بدأت هذه الدولة تفرض رقابة على تدفقها إلى منطقة الخليج<sup>283</sup>. ومنذ عام 1897 كانت السفن البريطانية

تفتش مياه الخليج بحثاً عن الأسلحة. كما منعت شيخ البحرين من المتاجرة بها،<sup>284</sup> وأجبرته على إصدار مرسومين في 13 كانون الثاني و6 شباط 1898 أعلن في الأول حظراً على الاتجار بالأسلحة وأعطى البحرية البريطانية حق تفتيش سفنه المشتبه بها. وفي المرسوم الثاني، سمح لبريطانيا مصادرة شحنات سفنه المحملة بالأسلحة<sup>285</sup>. وأُعقب ذلك في أيار 1900 وكانون الأول 1902 إلزام بريطانيا بشيوخ الكويت وساحل عمان على التوالي إصدار قوانين تمنع تجارة الأسلحة في أراضيهم<sup>286</sup>. وعلى الرغم من ذلك، استمرت تلك التجارة في الخليج وخصوصاً في مسقط، ولم تتوقف إلا بعد الاتفاق البريطاني - الفرنسي الذي وُقِعَ بين الدولتين في الشهور القليلة قبل الحرب العالمية الأولى<sup>287</sup>.

ونتيجة لكل العوامل التي ذكرناها مجتمعة ( الامتيازات والهيمنة التجارية، مكافحة تجارتي الرقيق والأسلحة) مقرونة بالضغطين العسكري والسياسي، تمكنت بريطانيا من التسبب في انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في الخليج المعتمدة على تجارة المضاربة وجعل حيزها لا يتعدى هامشاً ضيقاً، وتحويل التجار العرب إلى وسطاء في التجارة العالمية أو موزعين للسلع الأوروبية المصنعة وشبه المصنعة والسلع الاستراتيجية التي كانت تحتكرها شركاتها. وهذا المنحى، أدى بدوره إلى إلحاق أضرار بالغة بالحرفيين المحليين، بسبب إغراق أسواق الخليج بالمنتجات البريطانية المصنعة<sup>288</sup>. كذلك الحال، فإن تصدير المواد الخام من الخليج إلى بريطانيا عطل من النمو الاقتصادي للمنطقة، فيما أدى العجز في الميزان التجاري لمصلحة تلك الدولة إلى نقص حاد في السيولة النقدية<sup>289</sup>.

وفي أعقاب توقيع " معاهدة السلام الدائم" عام 1853 وثورة الهند عام 1857 ولكي تكون على اتصال سريع مع مستعمراتها، فرضت بريطانيا اتفاقيات برق على الزعماء العرب في ساحل عُمان للمحافظة على مصالحها في هذا المرفق الخدماتي الحيوي **"داخل أقاليمهم وفي جوارها"**<sup>290</sup>. كما حملت المشيخات مسؤولية سلامة الخطوط البرقية المارة عبر أراضيها ودفع التعويضات عند إلحاق الضرر بها. فقد جاء في اتفاقية وقعها رؤساء ساحل عُمان مع بريطانيا عام 1864 **"أنه نظراً لأهمية البرق في رخاء التجارة فإن الرؤساء العرب يمنعون رعاياهم من المساس بشيء من منشأته"**. وقد تعهد هؤلاء الرؤساء بالآتي: **"...إننا نتعهد عن أنفسنا وخلفاننا بأن نمتنع عن المساس بالخطوط التي تمر في مقاطعاتها وإذا حدث أي اعتداء من جانب أحد أتباعنا فسوف نعاقبه..."**<sup>291</sup>. وخلال عامي 1864 و1865، وقع سلطان مسقط ثويني على اتفاق مع البريطانيين لتسهيل تنفيذ مشروع البرق البريطاني في الخليج. وفي عام 1901 مُدَّ خط برقي بين جاشك ومسقط. وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، مد خط مسقط - بندر عباس<sup>292</sup>.

وفي مجال الخدمات البريدية، وقع شيخ الكويت عام 1904 على اتفاق يقضي بعدم السماح لأية دولة إقامة مكتب للبريد في بلاده<sup>293</sup>. وفي اتفاق الحماية الموقع بين بريطانيا وقطر في 3 تشرين الثاني 1916، تعهدت قطر ألا تمنح امتيازات أو حقوق لمد خطوط برق دون استشارة بريطانيا. (المادة الخامسة)<sup>294</sup>.

وقد أدى تدفق البريطانيين والأجانب على إمارات الخليج وانخراطهم في النشاطات التجارية وما يستتبع ذلك من إشكالات وخلافات إلى تدخل الجهاز القنصلي البريطاني في النظام القضائي الخليجي بحجة حماية مصالح رعاياه أو مصالح أولئك التابعين للدول الأجنبية. فبعد معاهدة عام 1820، أخذت بريطانيا تتدخل في القضاء المحلي وتطبق قوانينها على رعاياها المقيمين في الخليج. ففي الاتفاقية بينها وبين مسقط لعام 1822، وافقت الأخيرة على عدم مثلول الرعايا الإنكليز الذين يُضبطون مشغولين في تجارة الرقيق أمام قضائها وأن يُسلموا إلى السلطات البريطانية<sup>295</sup>. كما نصت المادة الخامسة من المعاهدة التجارية بين بريطانيا ومسقط لعام 1839 على حق القنصل أو الوكيل البريطاني التدخل في أية خلافات قد تنشأ بين الرعايا البريطانيين والسكان المحليين وألا تُجرى أية محاكمات من أي نوع دون حضور أحدهما<sup>296</sup>. كذلك، سلبت معاهدة 1891 بين الدولتين حاكم مسقط سلطاته القضائية على الرعايا البريطانيين أو الأجانب الذين يعيشون ضمن أراضيه، دون أي تنازل بالمقابل من الجانب البريطاني. وقد جاء في المادة الثالث عشرة ما يلي: "يتمتع رعايا صاحبة الجلالة البريطانية فيما يختص بأشخاصهم وممتلكاتهم في داخل ممتلكات صاحب السمو سلطان مسقط بجميع حقوقهم الإقليمية التي كانت لهم، ولا يحق لسلطات صاحب السمو أن تتدخل في المنازعات القائمة بين رعايا صاحبة الجلالة البريطانية بعضهم البعض، أو بينهم وبين أفراد شعوب مسيحية أخرى، ويفصل في مثل هذه الأمور سواء كانت مدنية أو جنائية في نوعها السلطات القنصلية المختصة، وتكون المحاكمات والعقوبات في الجرح والجنایات التي قد يتهم فيها رعايا بريطانيون في ممتلكات صاحب السمو السلطان، وكذلك سماع وتسوية القضايا المدنية، أو الدعاوى والمنازعات التي يكونون فيها مدعى عليهم، هي من اختصاص السلطات القنصلية البريطانية ومحاكمها وحدها، ولا تخضع لولاية قضاء صاحب السمو السلطان"<sup>297</sup>.

وبين اتفاقيتي عام 1839 و1891، وسعت بريطانيا من تدخلها في القضاء المسقطي بتوقيع السلطان تركي عام 1873 على معاهدة تعهد بموجبها أن يخضع للتشريع البريطاني القاضي بمعاملة المواطنين الهنود المقيمين في ممتلكاته معاملة الرعايا البريطانيين أنفسهم وأن يخضعوا هؤلاء للقضاء القنصلي البريطاني<sup>298</sup>.

كذلك الحال، وقع شيخ البحرين عام 1861 على اتفاقية أكدت على سلطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج على الرعايا البريطانيين المقيمين في البحرين وأن يخضع هؤلاء لشروط خاصة<sup>299</sup>. ولعل تدخل المفوض السياسي البريطاني في البحرين عام 1904 في الخلاف الذي نشأ بين حاكم البحرين وإحدى المؤسسات الألمانية ثم الاعتداء عليها (شركة فونكهوس Wönckhaus) هو أفضل مثال على سلب بريطانيا إمارات الخليج "سيادتها الداخلية" فيما يتعلق بقضائها المحلي وحماية رعايا الدول الأجنبية<sup>300</sup>. فعلى إثر هذا الخلاف، تدخل الإنكليز وفرضوا على البحرين معاهدة أعطتهم المزيد من الامتيازات وخصوصاً حق السلطة القضائية على الأجانب والتدخل في شؤون الإدارة المحلية. وفي غياب إحصائيات سكانية تميز بين المواطن والأجنبي، أصبح بإمكان

المفوض البريطاني أن يتدخل بين الحاكم ورعاياه من جهة، وبين الأجانب المقيمين ضمن أراضيه، وهو ما خلق ازدواجية في نظام السلطة تتمثل بالحاكم من جهة وبالمعتمد البريطاني من جهة أخرى. ويعلق فؤاد الخوري على سلبيات اتفاقية عام 1904 بين بريطانيا والبحرين بالقول: **"وفي غياب تحديد واضح " للأجنبي"، أصبح مجال التلاعب في هذا النظام واسعاً جداً... فحررت (المعتمدة البريطانية) العبيد، وحمت النساء الجانحات، ومنحت حق اللجوء السياسي لعدد من التجار العرب الذين طردوا من البحرين لارتكابهم أعمال احتيال وتهريب، وغيرها"،** حيث كانت المعتمدة تسترشد في أحكامها بالقوانين المدنية والجزائية الهندية والتي لم تكن تتوافق كلياً مع الأعراف المحلية السائدة<sup>301</sup>. وفي اتفاقية أيار 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي لم يتم التصديق عليها، أقرت الحكومة العثمانية بموجب المادة الخامسة عشر بأن رعايا البحرين يُعدون بمثابة أجنبان داخل السلطنة ولا يحق لها تجنيدهم أو إجبارهم على دفع الضرائب، وإن من يشرف على مصالحهم هو القنصل البريطاني في بغداد<sup>302</sup>. والجدير بالملاحظة، أن بريطانيا كانت تستحصل على تعويضات عن أية أضرار تلحق برعاياها أو الرعايا الأجانب المقيمين في إمارات الخليج<sup>303</sup>.

ومنذ مطلع القرن العشرين، تركزت اهتمامات بريطانيا في الحصول على تعهدات من إمارات الخليج قضت بعدم منح غيرها امتيازات نفطية. وكانت الكويت السبابة في هذا المجال، عندما قدم أميرها تعهدات إلى تلك الدولة عام 1911 تحد من سلطاته في مجالات التنقيب عن الثروات الباطنية (النفط)<sup>304</sup>. وفي 27 تشرين الأول 1913 تعهد الشيخ مبارك مجدداً بعدم منح امتياز نفطي **"إلا لشخص تعينه الحكومة البريطانية"**<sup>305</sup>. وبعدما أظهر مسح جيولوجي عام 1912 وجود النفط في البحرين<sup>306</sup>، تعهد شيخها في 14 أيار 1914 بعدم استغلال النفط أو منح امتيازات نفطية لدولة أجنبية قبل استشارة الحكومة البريطانية<sup>307</sup>. وفي الفترة ما بين شباط وأيار عام 1922، تعهد شيوخ الساحل بأن تكون بريطانيا صاحبة اليد المطلقة في نفط إماراتهم<sup>308</sup>. وفي هذه المناسبة، كتب شيخ الشارقة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج يقول: **"ليس بخاف عليكم أنني أكتب هذه الرسالة بمحض إرادتي لأتعهد لسيادتكم بأنه إذا كان ثمة أمل في أن يوجد في أراضي منجم للبتروول فلن أعطي امتياز له لأحد من الأجانب. اللهم للشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية"**<sup>309</sup>. وأخيراً تعهد شيخ مسقط في 10 كانون الثاني 1923 بالا ينقب عن النفط الذي يمكن أن يتواجد قبل استشارة الوكيل البريطاني في مسقط<sup>310</sup>. وفي الثلاثينات بدأت بريطانيا تستحصل من شيوخ الإمارات على امتيازات للتنقيب عن النفط.

أخيراً، ينقل جمال زكريا قاسم عن السير هاي صاحب كتاب **"دول الخليج الفارسي"** ما يستحق الاقتباس حول **"الاستقلال الهش"** الذي تمتعت به إمارات الخليج تحت الهيمنة البريطانية تجمل قرن وربع القرن من سياسة بريطانيا الخليجية في المرحلة ما قبل النفطية، فيقول<sup>311</sup>: **"... ينبغي أن نؤكد هنا أن هذا (الاستقلال) الداخلي كان من الناحية الأكاديمية أو النظرية البحتة؛ فالتعليمات البريطانية كانت تجد دائماً طريقها إلى الحكام حتى ما يمس منها شئون إدارتهم الداخلية وإن كانت هذه التعليمات لا تحمل طابعاً رسمياً إذ كانت تقدم عادة على شكل (نصيحة) في**

اجتماعات ودية مع الحكام بهدف تنظيم الإدارة وضغط الميزانية. هذا بالإضافة إلى أن الوكلاء البريطانيين كانوا يمارسون سيادة قضائية على الأجانب والرعايا البريطانيين". وبدوره، أكد ساليسبوري على هذا الواقع بالقول: "إن مصائر بلدان الخليج تقرر على بعد آلاف الأميال من أصحابها الأصليين"<sup>312</sup>. هذا الكلام البريطاني الرسمي هو تكذيب لكلام بريطاني رسمي آخر سبق وقاله كيرزون أثناء زيارته التاريخية إلى الخليج عام 1903 حول رعاية بلاده استقلال امارات الخليج العربية ومحافظةها عليه.

## استنتاج

دللت اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع امارات الخليج العربية في المرحلة ما قبل النفطية على سياسة منهجية متدرجة لفرض نفوذها على المنطقة وتوسيعه بدءاً بالتجارة ثم بعد ذلك سياسياً واستراتيجياً. بداية لم تش بريطانيا أن تفرض نفوذها على المنطقة دفعة واحدة، بل جعلته يتدرج صعوداً انسجاماً مع الاعتبارات السياسية والإستراتيجية المستجدة. صحيح أن قوتها العسكرية أبان فترة الدراسة هي التي ظهرت على الساحة الخليجية بداية كأداة لتثبيت نفوذها، إلا أنه سرعان ما تبين أن حرب الإعوام 1805 – 1819 ما كنت سوى تمهيد لهيمنتين اقتصادية وسياسية استهدفت القضاء على الاقتصاد المحلي وممارسة نفوذ على التجمعات القبلية في المنطقة. فما أن هدأ المدفع حتى بدأت الدبلوماسية تحقق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية من خلال الاتفاقات والمعاهدات.

يتضح المنحى الاقتصادي لاتفاقات بريطانيا ومعاهداتها من خلال : تدمير أسطول القواسم والسفن التجارية العربية وتفتيشها ومصادرتها بحجة ممارسة القرصنة وتجارتي الرقيق<sup>313</sup> والأسلحة ومحاصرة خطوط التجارة العربية بوضع الخطين المانعين وتحويل التجارة العربية في ساحل عُمان الى تجارة ساحلية ومنع الأسطول العماني من التجارة تحت الأعلام الفرنسية من الخليج الى الهند والى إفريقيا وجعله "كومة من الهياكل الخشبية" وربط الخليج بالسوق الرأسمالية العالمية وتأمين الامتيازات لشركاتها وأفضل الشروط الضريبية والجمركية لسلعها المصدرة الى المنطقة وتحويل الخليج الى منطقة ترانزيت وفرض نمط اقتصادي معيشي واحد على السكان المحليين يقوم على استخراج الوُلو.

وفي ضوء الهيمنة التجارية – الاقتصادية البريطانية، انهار الاقتصادي الخليجي المحلي بشكل حاد، مما أعاق نمو طبقة برجوازية كانت ضرورية في عملية التطور الاجتماعي في الخليج. ولهذا يجب ألا تفهم محاولة العمانيين في التسعينات رفع الأعلام الفرنسية على سفنهم على أنها كانت محاولة لاستبدال الهيمنة البريطانية بالفرنسية، وإنما تعود في رأينا إلى تردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة لسياسة بريطانيا في القضاء على اقتصاد الحالة الطبيعية المعتمدة على تجارة المضاربة تحت شتى شعارات طنانة "الأمن" و "محاربة القرصنة" و "مكافحة تجارتي الرقيق

والأسلحة". نعم، لقد وجد البريطانيون في رفع هذه الشعارات غطاءً شرعياً وأخلاقياً وإنسانياً لتطبيق استراتيجيتهم الاستعمارية.

وعلى الرغم من أن تفوق بريطانيا العسكري والسياسي والاقتصادي ومجابهة القوى المحلية لها بالطرق التقليدية التي كانت متوفرة أبان الهيمنة البرتغالية، قد لعب دوراً بارزاً في فرض نفوذها، إلا أن الانقسامات المذهبية والسياسية والأيدولوجية والمنافسة التجارية في أعقاب خروج البرتغاليين من منطقة الخليج مصحوباً بانهيار دولة اليعاربة والخلافات الداخلية في دولة البوسعيديين وما سببته حركة الموحديين من مخاوف في المنطقة، كانت قنوات انساب منها نفوذ بريطانيا الاقتصادي - السياسي وتوطد، تارة كتاجر وشرطي، وتارة أخرى كمتعاهد ومفاوض، وأخيراً كحاكم وقاض وجلاد.

لقد أبانت الدراسة أن الانقسامات السياسية في الخليج وغياب إطار مركزي موحد للمنطقة جعل من بريطانيا السلطة المركزية العليا وحول بالتالي التجمعات القبلية المتناحرة والمبعثرة الى قوى شبه سياسية استمدت شرعيتها وديمومتها من الاستعمار البريطاني. وقد كان في مصلحة بريطانيا ترك التنافر على البر على ما هو عليه شرط ألا يمس بالسلم في البحر. وقد أدى التنافر الداخلي والمخاوف من القوى الإقليمية الى سعي الزعماء الخليجيين في أكثر الأحيان للاستعانة بالخارج طلباً لحمايته. ويدل تقرب الكويت والبحرين وامارت ساحل عمان من المصريين أواخر الثلاثينات على استعداد الخليجيين لانتهاز أية مناسبة لاستبدال الوجود البريطاني بالهيمنة المصرية، أدراكاً منهم بأضرار الأول على اقتصادهم. وأن مساعي بريطانيا لاستبعاد الهيمنة المصرية على طرق مواصلاتها في البحر الأحمر والخليج المصري، يدل على سياسة بعيدة النظر تخشى من أن تسير المنطقة في خطوات "توحيدية" مدفوعة من الخارج تقضي على محاولات تثبيت "سلمها" في المنطقة.

وبفضل الاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع زعماء الخليج، كل على انفراد، أصبح حضورها في الخليج قانونياً وعملياً من أهم الثوابت في استراتيجيتها في الخليج. ولأن الخليج شكل بالنسبة إليها كيانية سياسية واحدة، فقد اعتمدت بريطانيا سياسة واحدة ونمط تعاهدي واحد مع اماراته وسلطاته في المسائل الأمنية وفي علاقات تلك تجاه الخارج وفي مسائل الحصول على الامتيازات ومحاربة تجارتي الرقيق والأسلحة. ومع ذلك، فإن أشكال الهيمنة البريطانية كانت تتنوع حسب التحديات التي كان يواجهها الاستعمار البريطاني.

لقد كانت اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها غير منسجمة مع ما تصرح به في كثير من الأحيان. فهي تعقد مع البحرين عام 1861 اتفاقية لحمايتها من عدوان خارجي، وتعقد في الوقت نفسه مع قطر اتفاقية أيضاً لحمايتها من عدوان البحرين، في وقت كانت التناقضات على أشدها بين آل خليفة وآل ثاني. كما تتعهد لترك بن سعيد بالدفاع عن عاصمته مسقط ضد هجمات الإمامة، وتترك الثوار يحتلونها عام 1895 أبان عهد ابنه فيصل. إضافة إلى ذلك، وافقت بريطانيا على المعاهدة

التجارية بين مسقط وفرنسا لعام 1844، التي نصت مادتها السابعة عشر على أن الفرنسيين يمكنهم الحصول في زنجبار أو في أراضي سلطان مسقط على مستودعات تموين من أي نوع كانت<sup>314</sup>، ثم أُلقت بثقلها السياسي والعسكري ضد امتياز بندر جصة. إن السبب في ذلك واضح، وهو أن التصاعد التدريجي للمصالح البريطانية في الخليج استلزم تعديلاً مستمراً في السياسة البريطانية. فعندما غضت بريطانيا الطرف عن معاهدة 1844 مع مسقط، كانت اهتمامات فرنسا، وبسبب الهيمنة البريطانية، منصبة على التجارة، ولم تكن فرنسا تسعى حينذاك إلى مصالح سياسية – استراتيجية، ولم تكن حدة التناقضات بينها وبين بريطانيا بالشكل الذي كانت عليه في التسعينات أبان التنافس الدولي في الخليج، كما لم تكن فرنسا حليفة روسيا آنذاك.

لقد أدت الهيمنة البريطانية على ساحل الخليج الى تحول الثقل السياسي الى داخل الجزيرة العربية. ولم تهتم بريطانيا بمد هيمنتها الى الداخل إلا على أبواب المرحلة النفطية. فحتى الحرب العالمية الأولى كان يهتمها إقامة "سياج" حول الامارات الدائرة في فلك نفوذها، وذلك لفصلها عن الداخل. وقد أحجمت بريطانيا بشكل عام عن ممارسة سياسة حماية مباشرة على تلك الإمارات والاشراف على شؤونها الداخلية. إلا أن هذه الشؤون كانت تحظى على اهتمام مباشر منها عندما كانت المسائل تتعلق بمصالحها العليا. ولعل أفضل مثال على ذلك تدخلها في الخلاف البحريني - القطري والنزاع الوهابي - البحريني وبين السلطنة والامامة في عُمان وبين الكويت من جهة و الدولة العثمانية وآل الرشيد من جهة أخرى.

إن انتقال بريطانيا من سياسة "شبه حماية" على الامارات العربية في الخليج إلى "حماية رسمية" يعود إلى عاملين إثنين، إقليمى ودولى. فخلال مرحلة "شبه الحماية"، عندما كانت الامارات العربية المتعاهدة معها تتعرض الى شتى الاخطار المحلية والإقليمية، كان يكفي ظهور الأسطول البريطاني واطلاق بضعة قذائف مدفعية أو تدخل الموظفين البريطانيين في الخليج وتذكير الزعماء المحليين ببنود اتفاقاتهم ومعاهدتهم مع بلاده إلى تهدئة الأوضاع واعادتها إلى نصابها. كما كان يكفي تدخل الدبلوماسيين البريطانيين في العاصمتين الفارسية والعثمانية للحد من الأطماع الإقليمية في الخليج. ولكن عندما أصبحت منطقة الخليج مركز تنافس وتجادب دوليين، والذي جرى التعبير عنهما بمشاريع سكك الحديد الروسية والألمانية(= وصول النفوذ الأجنبي إلى مركز أعصاب بريطانيا)، كان على بريطانيا أن تضيف على علاقاتها مع الامارات صفة رسمية. ومن هنا جاء تطوير بريطانيا لاتفاقاتها مع امارات الخليج وتحويل الى حماية رسمية.

وإذا كانت استراتيجية بريطانيا حتى الحرب العالمية الأولى اتسمت بابعاد النفوذ الأجنبي عن طرق المواصلات في الخليج أو حصوله على مراكز فيه، فإن النفط هو الذي كان وراء تعديلها تلك الاستراتيجية كي تتلائم مع المرحلة النفطية. إن النفط هو الذي جعل بريطانيا تتخلى عن "استراتيجية السياج" (حماية الساحل من الداخل) الى استراتيجية ضم الداخل الى الساحل في شبكة اتفاقاتها ومعاهداتها. ومن هنا جاءت اتفاقيتها مع ابن سعود بعيد اندلاع الحرب العالمية الأولى. كما كان النفط وراء ترسيم بريطانيا الحدود السياسية لامارات الخليج العربية.

إن خطاب كيرزون في الشارقة عام 1903 بأن: "بين حكومة الهند وبينكم (امارات الخليج العربية) علاقات سياسية التي صارت الدولة البريطانية بسببها اميرا عليكم ومحافظاً لكم وما بقيت لكم رابطة باحد من الدول الأخر"، يدل بوضوح على سياسة بريطانيا في "عزل" امارات الخليج عن محيطها الإقليمي والعالم على حد سواء، وعلى مدى استقلالها الهش الذي حافظت بريطانيا عليه على الدوام. كما يدل حديثه عام 1892 بأن بلاده تدعم مسقط إلى أن يحين جعلها مستعمرة بريطانية، وكلام ساليسبوري مطلع القرن العشرين حول أن بلاده تقرر من على بعد آلاف الأميال مصير الخليج، على الأهداف الاستعمارية التي سعت إليها بريطانيا من خلال اتفاقاتها ومعاهداتها. أخيراً، لم تكن هذه الاتفاقات والمعاهدات بين طرفين متساويين. وفي كثير من الأحيان، كان زعماء الخليج ولأجل مصالح شخصية أو خلافات محلية أو إقليمية، هم الساعين للاستغلال بالهيمنة البريطانية. ولعل مثال مسقط يوضح ذلك. ففي الأعوام 1866 و1871 و1888 كان حكامها سالم بن ثويني وتركي بن سعيد وفيصل بن تركي يسعون للحصول على اعتراف بريطانيا بهم لأجل تثبيت نفوذهم في البلاد وتجاه الإمامة. ومقابل هذا الاعتراف، تمكنت بريطانيا من الحصول على كثير من الامتيازات من مسقط. كذلك، جاءت معاهدات الحماية البريطانية على البحرين والكويت وقطر بعد الحاح شديد من جانب زعامات هذه المشيخات. ولاحكام هذه الهيمنة والتبعية السياسية، عمدت بريطانيا الى "رشوة" بعض الزعماء الخليجين بمبالغ مالية عند توقيعهم على اتفاقاتها (مبارك الصباح وعبد العزيز بن سعود).

### الحواشي

- 1 عبد العزيز عوض، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج 1، بيروت/عمان 1991، 81-84.
- 2 C. Wood, A History of the Levant Company, 2ed. London 1964, p. 8 Alfred.
- 3 Wood, op. Cit. pp. 75-77.
- 4 Kamal Salibi, A History of Arabia, Beirut 1980, p. 144.
- 5 وجه البريطانيون عنايتهم إلى التجارة مع الهند عبر البحر الأحمر، لكن محاولاتهم هذه ظلت متعثرة حتى العقد الأول من القرن السابع عشر بسبب رفض العثمانيين السماح للسفن الأجنبية الملاحة في هذا البحر والاقتراب من الأماكن المقدسة. وفي عام 1618 حصل الإنكليز آخر الأمر على امتياز عثماني للمتاجرة مع مخا، وافتتحوا لهم وكالة تجارية هناك وأخرى في سواكن. ثم وسعوا نشاطهم نحو عدن، التي سرعان ما تخلوا عنها لخلوها من المكاسب التجارية. كما أن تعرض سفنهم للمضايقات في البحر الأحمر جعلهم يعلقون وكلاتهم هناك ويعلقون تجارتهم مع المرافئ اليمنية، أنظر: عوض، مرجع سابق، ج 1، ص 156-158
- 6 Arnold T. Wilson, The Persian Gulf, 3<sup>rd</sup> =Impr.. London 1959, pp. 139, 141ff, 151f.
- 7 عوض، مرجع سابق، ج1، ص 128.
- 8 حول صعود نجم هولندا في الخليج ثم مزاحمة بريطانيا لها، أنظر: Wilson, pp. 153-191.
- 9 عوض ج1، ص 8-9
- 10 النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت، ط2، 1989، ص 83.
- 11 عبد الامير محمد أمين، "مقاومة امارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الاوروبي 1500-1820"، في: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي

- 12 نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 1986، ص62-63.
- 13 صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810، بغداد 1979، ص26.
- 14 عبد الامير محمد أمين، مقاومة امارات شرق الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص64-81. كان بنو كعب من القوى العربية الرئيسية التي لعبت دوراً بارزاً في منطقة شط العرب وأثبتت نفسها خلال الصراع الفارسي - العثماني في المنطقة. قد امتلك بنو كعب أسطول ضخم خلال القرن الثامن عشر، مراد، ص51-53.
- 15 المرجع السابق، ص35 وما بعد.
- 16 العابد، ص36، 56-57.
- 17 بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج1، ط2، الكويت 1984، 48-49.
- 18 العابد، ص161-162.
- 19 العابد، ص161، 79-81، 90-93، 162.
- 20 الخصوصي، دراسات، ج1 ص51-52. وانظر تحت ص11-12.
- 21 كان أكثر الغفاريين العدنانيين من السنة، فيما أغلب الهناويين اليمانيين القحطانيين من الأباضيين، إبراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني، ص195، إبراهيم صراع الأمراء ص224.
- 22 خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت، ط2، 1989، ص77-78.
- 23 جمال زكريا قاسم، "الأسس التاريخية لوحدية الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها"، في: *تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة*، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 1986، ص87.
- 24 جمال زكريا قاسم، "امارات قديمة ودولة حديثة"، في: *دولة الإمارات العربية المتحدة*، القاهرة 1978، ص29-30.
- 25 جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية لوحدية الإمارات، ص85-88.
- 26 حسن علي عبد الله عبد الرحيم الميرزا، "القواسم" والتطور التاريخي لقضية الجزر العربية الثلاث، جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى (1747-1996)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة القديس يوسف، 1996، ص29-30.
- 27 عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، صراع الأمراء. علاقة نجد بالقوى السياسية في الخليج العربي 1800-1807، لندن 1990، ص246-247.
- 28 النقيب، ص78.
- 29 الخصوصي، دراسات، ج1، ص121-180.
- 30 عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني. دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد 1978، ص109؛ النقيب، ص49-50، 61، 58، 68، 71، 87.
- 31 النقيب، ص79. عام 1803، عقد القواسم اتفاقيةاً للتعاون مع الموحدين للعمل على نشر الدعوة الوهابية في ما وراء البحار، مراد، ص56.
- 32 إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص138؛ جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية، ص89، 100.
- 33 إبراهيم، صراع الأمراء ص49.
- 34 عبد الأمير محمد أمين، مرجع سابق، ص82.
- 35 إبراهيم، بريطانيا ص117؛ قدرتي قلعي، الخليج العربي، دار الكاتب العربي، لام، ط2، ص411.
- 36 Wilson, op. cit. pp. 201- 205.
- 37 عبد الامير محمد أمين، مرجع سابق، ص82؛ مراد، مرجع سابق، ص56.
- 38 الميرزا، القواسم، مرجع سابق، ص30.
- 39 النقيب، مرجع سابق، ص69-70.
- 40 أبو حاكمة، مرجع سابق، ص179.
- 41 جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية، مرجع سابق، ص90-92، 101.
- 42 إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص120-121. الاقتباس نقلاً عن المرجع نفسه ص147.

41 لما كان العديد من المصادر والمراجع، وخصوصاً العربية، يخلط ما بين اتفاق واتفاقية ومعاهدة دون التمييز بينها من النواحي القانونية، فقد حاولنا العودة إلى كتاب الوثائق لهيروويتز وبعض المصادر المعاصرة لتحديد أنواع هذه العقود. وحينما نتطرق في هذه الدراسة إلى مصطلح "اتفاق"، الذي هو أقل شأناً من الاتفاقية والمعاهدة، فالمقصود به (Agreement/ Accord). أما مصطلح "اتفاقية" (Convention)، فهو للدلالة على عقد دولي أشد قوة من الاتفاق وأقل أهمية من المعاهدة. أما "المعاهدة" (Treaty/traite) فهي الاتفاقات ذات الأهمية السياسية التي تلي مرحلة المفاوضات وتوقع من قبل المفاوضين، ثم تبرم من قبل رؤساء الدول، أنظر: سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، ط2، بيروت 1979، ص 100، 12-101، 434.

42 Rosemarie Said Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates, London 1978, P XII.

43 روزماري سعيد زحلان، الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة، ص 118، ويحي الجمل، "الدستور وسيلة التكامل في دولة الإمارات"، ص 565، في: *تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة*، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 1986.

44 ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج 2، طبعة جديدة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، ص 772.

45 أنظر لائحة حول التمثيل الدبلوماسي والسياسي والقنصلي البريطاني في الخليج العربي من 1800 إلى 1905 في: لوريمر، ج 7، ص 3927-3933؛ وللفترة ما بين عامي 1894 و1914: Briton Cooper Busch, Britain and the Gulf, 1894-1914m Berkeley/Los Angeles 1967, 398-399.

46 إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص 72.  
47 تمام همام تمام، التطور التاريخي لسياسة محمد علي تجاه الخليج العربي، في: *الوثيقة* 10 (1987)، ص 61-62.

48 إبراهيم، صراع الأمراء، ص 91-92.

49 العابد، موقف بريطانيا، ص 119؛ لوريمر، ج 2، ص 677-678.

50 R.J. Gavin, Aden Under British Rule, 1839-1967, London 1975, p. 22.

عادت بريطانيا وتخلت عن جزيرة بريم في أعقاب زوال الخطر الفرنسي. لكنها أعادت احتلالها رسمياً عام 1857، أنظر: مراد، بريطانيا والعرب، ص 79.

51 همام تمام، التطور التاريخي، 57-58.

52 العابد، ص 109.

53 Hurewitz, I., pp. 124-125. وقارن بـ: قلعجي، الخليج العربي، ص 421-422.

54 Hurewitz, I. p. 124-125؛ العابد، ص 109-110؛ أبو حاكمة، محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية، ص 181.

55 لوريمر، ج 2، ص 669-671.

56 Wilson, p. 232.

57 غباش، عُمان، ص 147.

58 غزال، تاريخ العتوب، ص 127؛ العابد، موقف بريطانيا، ص 119؛ أبو حاكمة، محاضرات، ص 181.

59 العابد، ص 125؛ لوريمر، ج 2، ص 672-673.

60 لوريمر، ج 2، ص 673.

61 العابد، ص 112؛ لوريمر، ج 2، ص 672، 675، 682-683. و Busch, Britain and the Persian Gulf, p. 16.

62 لوريمر، ج 2، ص 690-691، 718.

- 63 Hurewitz I. pp. 287-290. ويذكر لوريمر، ج2، ص 727 أن بريطانيا لم تعترض على تلك المعاهدة التجارية وقد عرضها عليها سلطان مسقط قبل التوقيع عليها. ومن المؤكد أن ذلك كان يعود إلى تصريحها المشترك مع فرنسا لعام 1862 بشأن مسقط.
- 64 نقلاً عن: Hurewitz I, p. 30.
- 65 العابد، مرجع سابق، ص 62.
- 66 حسين عبيد غانم غباش، عُمان. الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، ترجمة انطوان حمصي، بيروت 1997، ص 136-138، 206.
- 67 لوريمر، ج2، ص 977.
- 68 جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، مرجع سابق، ص 31.
- 69 أحمد مصطفى أبو حاكمه، محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة، منشورات جامعة الدول العربية، 1968، ص 183.
- 70 إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص 147-148؛ إبراهيم، صراع الأمراء، ص 53.
- 71 محمد عدنان مراد، بريطانيا والعرب، ص 58.
- 72 غباش، عُمان، مرجع سابق، ص 166.
- 73 لوريمر، ج2، ص 979.
- 74 لوريمر، ج2، ص 979-991.
- 75 إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص 162-163.
- 76 المرجع السابق، ص 168.
- 77 لوريمر، ج2، ص 996-997؛ غباش، مرجع سابق ص 165، 169. يتحدث الميرزا، مرجع سابق ص 38 عن حملة بريطانية فاشلة ضد القواسم عام 1816.
- 78 همام تمام، التطور التاريخي لسياسة محمد علي تجاه الخليج العربي، مرجع سابق، ص 67.
- 79 غسان سلامة، تعقيب على مداخلة جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية، مرجع سابق ص 101.
- 80 منى غزال، تاريخ العتوب. آل خليفة في البحرين من 1700 إلى 1970، لام 1991، ص 101.
- 81 غباش، مرجع سابق، ص 172.
- 82 غزال، مرجع سابق، ص 103، 110.
- 83 Wilson, op. cit., pp. 217, 246.
- 84 J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record, vol. I., European ExPansion, 1535-1914, 2<sup>nd</sup>. Ed. , New Haven/London, 1975, pp. 217-219.
- 85 غزال، ص 107.
- 86 إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل الخليجي، ص 225.
- 87 Wilson, p. 209.
- 88 غزال، ص 111-112.
- 89 المرجع السابق، ص 114.
- 90 نقلاً عن رندة المصري قطينه، "ماذا خاف الإنجليز من الخط الحديدي الألماني إلى الكويت؟" في: الوثيقة (1983) ص 196؛ وقارن بـ قلنجي، ص 413.
- 91 لوريمر، ج1، ص 318-319، 455.
- 92 إبراهيم، بريطانيا ص 151، 155-156.
- 93 صادق ياسين الحلو، "القرصنة"، في: الوثيقة (البحرين)، 12 (1988) ص 118-141.
- 94 يعلق أحد المؤرخين المعاصرين بأن القرصنة سواء أكانت لواجب ديني أو قومي، كانت تعتبر في ذلك العصر عملاً بطولياً يُفتخر به. ويضيف قائلاً: لقد "أطلقت الملكة اليزابيث (ملكة بريطانيا) على القرصان البريطاني المشهور (درايك) والمعتبر بطلاً قومياً بالنسبة للبريطانيين الحاليين لقب ملك القرصنة باحتفال كبير، بسبب مهاجمته المستمرة للسفن الإسبانية في أعالي البحار، وما دام سلب السفن الإسبانية بالنسبة للإنكليز في ذلك الوقت يُعتبر عملاً قومياً وبطولياً، فلماذا يُعتبر عمل القواسم ومهاجمتهم السفن البريطانية عملاً شريراً بعيداً عن الإنسانية؟" محمد عدنان مراد، بريطانيا والعرب، دمشق 1989، ص 64. وفي هذا الصدد يقول غباش إنه "... من

الصعب الحديث عن قرصنة، عندما يبدي بلد رفضه حيال وجود أجنبي ... إن ما يسميه البريطانيون قرصنة ليس كذلك، بل ممارسة شرعية لسيادة وطنية وممارسة واجب وطني مقدس". ثم ينقل عن المؤرخ الروسي بوندارفسكي تأكيده بأن دفاع القواسم عن شواطئهم "كان بالفعل أحد أشكال النضال ضد المستعمرين البريطانيين الذين حرموا السكان المحليين من مواردهم الحياتية ذات الصلة الوثيقة بالبحر"، غباش، مرجع سابق، ص 16.

<sup>95</sup> الميرزا، مرجع سابق، ص 42.  
<sup>96</sup> إبراهيم، بريطانيا ص 225-226؛ جمال زكريا قاسم، في: دراسة مسيحية ص 30.

<sup>97</sup> لوريمر، ج 2، ص 1138، 1154.  
<sup>98</sup> لوريمر، ج 2، ص 1160، 1161، 1163، 1165-1168؛ إبراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني، ص 307-308؛ النقيب، مرجع سابق، ص 97.

<sup>99</sup> جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية لوحدة الإمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 96.  
<sup>100</sup> لوريمر، ج 2، ص 1025-1027.

<sup>101</sup> Wilson pp. 208-209.

<sup>102</sup> لوريمر ج 1، ص 325-326.

<sup>103</sup> إبراهيم، صراع الأمراء، ص 169-170، 219-222.

<sup>104</sup> أنظر فوق ص؟؟؟

<sup>105</sup> غباش، مرجع سابق ص 203-204.

<sup>106</sup> British Parliamentary Papers (= BPP.) , Accounts and PaPers , Africa No 1

(1886) : CorresPondence relating to Zanzibar, Jan. 1886: Aide-memoire

communicated to Earl Granville by Count Munster, May 5, 1885 , No. 25 ;

Robert Geran Landen, Oman Since 1856, Princeton/ New Jersy 1967, pp. 272-275;

وقارن ب سنى محمد علي عبد الجبار الطائي، "دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية الإفريقية"، في **الوثيقة (المنامة)** 12 (1988) ص 142-155.

<sup>107</sup> الطائي، دور السياسة البريطانية، ص 150.

<sup>108</sup> المرجع السابق.

<sup>109</sup> النقيب، مرجع سابق، حاشية 12 ص 87.

<sup>110</sup> Hurewitz, I., pp. 349-350.

<sup>111</sup> A.J.P. Taylor, Germany's First Bid for Colonies 1884 - 1885, repr. USA

1967, p. 85.

<sup>112</sup> جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، مرجع سابق، ص 35.

<sup>113</sup> الجلاهمة فرع من العتوب الذين كانوا يحكمون في البحرين والكويت.

<sup>114</sup> تمام، التطور التاريخي، ص 60-61.

<sup>115</sup> لوريمر، ج 1، ص 331-332؛ وقارن ب إبراهيم، بريطانيا ص 256-264.

<sup>116</sup> لوريمر، ج 1، ص 332-333.

<sup>117</sup> غزال، مرجع سابق، ص 117.

<sup>118</sup> نقلاً عن: الخصوصي، دراسات، ج 1، ص 230 ولوريمر، ج 2، ص 1057.

<sup>119</sup> لوريمر، ج 2، ص 1058؛ إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، مرجع سابق، ص 269-270.

وقارن بخارطة صفحة 463 في المرجع نفسه؛ الميرزا، مرجع سابق، ص 47، وقارن بخارطة رقم 3، ص 351.

<sup>120</sup> لمزيد من المعلومات حول مسألة الجزر الثلاث، أنظر رسالة الميرزا، مرجع سابق.

<sup>121</sup> لوريمر ج 2، ص 1057 وقارن ب جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، ص 35. ويذكر لوريمر في

مكان آخر من "الدليل" (ج 1)، ص 333-334 أن تسمية "الساحل المتصالح" أصبحت تطلق منذ عام 1835.

<sup>122</sup> جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، ص 37-38.

- Hurewitz, I., p. 307. 123
- Wilson pp. 209-210. 124
- Busch, Britain and the Persian Gulf, p. 24. 125
- النقيب، ص 87. 126
- أنظر تحت. 127
- بعد سقوط الدرعية عام 1818 بيد قوات محمد علي، سيطر المصريون على الأحساء والقطيف. وما لبثوا أن انسحبوا منها في تموز 1819 بسبب الافتقار إلى القوات الكافية لفرض سيطرتهم على الأجزاء الشرقية المطلة على الخليج، والخشية من الاصطدام مع البريطانيين، ورغبة محمد علي تركيز قوته على البحر الأحمر ومنطقة السويس خوفاً من مطامع بريطانيا في مصر كما حدث عام 1807. كذلك، كان محمد علي حينذاك يتطلع نحو التوسع في السودان، أنظر حول هذا الدور من التوسع المصري في الجزيرة العربية: تمام همام تمام، "التطور التاريخي لسياسة محمد"، مرجع سابق، في: الوثيقة 10 (1987) ص 48-58.
- 129 أنظر حول هذا الموضوع، تمام همام تمام، "صورة من الحرب الدبلوماسية بين المصريين والإنكليز حول الخليج في النصف الأول من القرن التاسع عشر"، في: الوثيقة 11 (1987) ص 22-28، 43-46؛ لوريمر، ج 3، ص 1309-1308. و: Wilson, op. cit. p. 25.
- 130 لوريمر، ج 1، ص 358-359.
- 131 Cite Par J. Hajjar, L'Europe et les destinees du Proche-Orient 1815-1848, Belgium, 1970, p. 155.
- 132 إبراهيم خليل أحمد، "موقع البحرين في محاولات محمد علي باشا لتأسيس دولة عربية موحدة"، في: الوثيقة 4 (1984)، ص 157.
- 133 كان توقيع بريطانيا معاهدة تجارية مع إمام اليمن عام 1821 رداً على التوسع المصري في البحر الأحمر في دوره الأول، أنظر، همام تمام، "التطور التاريخي لسياسة محمد علي تجاه الخليج العربي"، في: الوثيقة 10 (1987)، ص 67.
- 134 Gavin, pp. 31-38.
- 135 همام تمام، التطور التاريخي، ص 72-73؛ من تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق ص 20.
- 136 إبراهيم صراع الأمراء، مرجع سابق، ص 112.
- 137 المرجع السابق، ص 113.
- 138 نقلاً عن: جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، مرجع سابق، ص 36.
- 139 المرجع السابق، ص 36.
- 140 إبراهيم، صراع الأمراء ص 164-170، 217-222؛ لوريمر، ج 1، ص 391، ج 2، 736-737، ج 3، ص 1447-1448.
- 141 إبراهيم، صراع الأمراء، ص 224-225؛ لوريمر، ج 2، ص 738 وقارن ب: Wilson, p. 235.
- 142 غياش، ص 214.
- 143 Wilson, pp. 246-247.
- 144 غزال، تاريخ العتوب، مرجع سابق، ص 178-180؛ من تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ص 23.
- 145 Salibi, A History of Arabia, op. Cit., pp. 169-170.
- 146 روبرت لاندن، إعادة نظر في كتابة تاريخ البحرين في: الوثيقة 8 (1986) ص 86.
- 147 سميت هذه الاتفاقات بـ "المانعة"، لأنها كانت تمنع في كل بنودها إمارات الخليج العربية من إقامة اتصالات أو علاقات مع العالم الخارجي دون استشارة بريطانيا. ويلاحظ أن هذه الاتفاقات كانت ملزمة لإمارات الخليج، فيما لم تعهد بريطانيا بالمقابل تقديم أي شيء للإمارات. كما منعت الاتفاقات أمراء الخليج وشيوخه من التخلي عن أراضٍ أو بيعها أو تأجيرها من دون موافقة بريطانيا.
- 148 سميت بالاتفاقات المانعة لأنها احتوت على مادة تمنع الأمير أو الشيخ الموقع عليها من أن يتخلى أو يؤجر أو يرهن أو يبيع (قطينه)، مرجع سابق، ص 196.
- 149 George N. Curzon, Persia and the Persian Question, vol..II, London 1966, p. 443.

- David Roberts, "The Consequences of the Exclusive Treaties: A British View", in: B.R. Pridham, ed. *The Arab Gulf and the West*, London/Sydney 1985, pp. 28-29. 150
- Roberts, P 29. 151
- أنظر فوق، حيث جاء الحديث حول تعهد سلطان مسقط بالامتناع عن إعطاء كل من فرنسا وهولندا موطىء قدم في بلاده. 152
- لوريمر، ج 1، ص 480-482 ، 541. 153
- لوريمر، ج 1، ص 522-523. 154
- بدر الدين عباس الخصوصي، الخليج العربي والمطامع الاستعمارية، في: *مجلة كلية الآداب والتربية* (جامعة الكويت)، 3/4 (1973) ص 244؛ لوريمر، ج 1، ص 522-538. 155
- Briton Cooper Busch, "Britain and the Status of Kuwayt", in: *The Middle East Journal*, 21, 2(1967), pp. 194ff. 156
- Wolfgang Köhler, "German Approaches to the Arab Gulf – A Provisional - Survey", in: *Al Watheeekah* (Bahrain), 16(1990), p. 184. 157
- لوريمر، ج 1، ص 496، 552؛ ج 3، ص 1420. 158
- محمد عدنان مراد، بريطانيا والعرب/ مرجع سابق، ص 309. 159
- لوريمر، ج 1، ص 466؛ ج 3، ص 1388-1389. بعد توسيع العثمانيين عام 1871 نطاق نفوذهم على الخليج ليشمل الأحساء ومحاولاتهم بين عامي 1879 و1880 تثبيت نفوذهم في البحرين والحصول على موطىء قدم هناك، استنجد حاكم البحرين الشيخ عيسى بن خليفة بالبريطانيين وعقد معهم الاتفاق المانع الأول. 160
- Hurewitz I, p. 432. 161
- المرجع السابق، ج 1، ص 465-466. 162
- Busch, Britain and the Persian Gulf, p. 28. 163
- المرجع السابق، ص 24. 164
- جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، مرجع سابق، ص 41-42؛ قطينه، لماذا خاف الإنجليز، مرجع سابق، ص 196. 165
- لوريمر، ج 1، ص 482. 166
- Hurewitz I, pp. 465-466. 167
- Wilson 237؛ لوريمر، ج 2، ص 819-820. 168
- Busch, Britain and the Persian Gulf, p. 20. قلعجي، الخليج العربي، ص 433-442؛ 169
- غباش، عُمان، ص 249-250. 170
- لوريمر، ج 2، ص 825-834. 171
- غباش، ص 241-244. 172
- غباش، ص 261. 173
- <sup>174</sup> نقلًا عن: لوريمر، ج 1، ص 498، 546 وقارن بـ: لوريمر، ج 2، ص 840-844. 174
- لوريمر، ج 1، ص 497-498، 845-846. 175
- Busch, Britain and the Persian Gulf 58؛ 498؛ ج 1، ص 443-444. 176
- قلعجي، مرجع سابق، ص 443-444. 177
- حول أزمة فاشودة والتنافس البريطاني - الفرنسي في حوض النيل ثم الاتفاق الاستعماري في ما بينهما في 21 آذار 1899 لتقاسم النفوذ الذي أدى إلى انسحاب فرنسا من جنوب السودان، أنظر: مراد، مرجع سابق، ص 226-228. 178
- J. Peterson, *Oman in the Twentieth Century*, London 1978, P 30; Robert Geran Landen, *Oman Since 1856*, Princeton 1967, 251-252. 179
- قلعجي، ص 402-404. 179

- 180 محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890-1914، ج1، القاهرة، لات، ص 96.  
وما لبثت بريطانيا وفرنسا بعد "الوفاق الودي" بينهما عام 1904 أن عرضتا مسألة رفع الأعلام على محكمة لاهاي. والملفت للنظر، أن بريطانيا تقدمت استناداً إلى اتفاقها المانع مع مسقط لعام 1891 بلشكوى إلى المحكمة باسم تلك السلطنة باعتبارها الممثل الرسمي لها. وقد حل الخلاف في قرار للمحكمة بأن العمانيين الذين حصلوا على امتياز رفع الأعلام قبل عام 1892 يستمرون بذلك. أما الذين حصلوا على الامتياز بعد هذا التاريخ، فيسقط عنهم الامتياز. وقد أدى الحكم إلى اختفاء الأعلام الفرنسية في الخليج بعد قليل، غباش، ص 264، 266.
- 181 من تاريخ الخليج العربي، ص 24.
- 182 لوريمر، ج2، ص 963.
- 183 غباش، مرجع سابق، ص 258. وما لبثت بريطانيا أن سمحت لفرنسا باقامة مستودع للفحم في حضرموت، غباش، ص 260.
- 184 مراد، مرجع سابق، ص 70-71.
- 185 لوريمر، ج1، ص 499؛ ج3، ص 1249، 1254، 1256-1258.
- 186 في عام 1840، أي بعد خروج المصريين من بلاد الشام والجزيرة العربية، طالب (Farren)، قنصل بريطانيا في دمشق، حكومته بفرض حمايتها على الكويت. وفي عام 1856 عرض البريطانيون حمايتهم على الكويت، لكن شيخها رفض ذلك. جاكين إسماعيل، "سياسة بريطانيا في الخليج والكويت في القرن التاسع عشر"، في: *دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 16 (1978) ص 19، 21
- 187 جمال قاسم زكريا، "النزاع البيريطاني العثماني في الخليج العربي قبل نشوب الحرب العالمية الأولى"، في: *المجلة التاريخية المغربية*، 30/29 (1983) ص 361.
- 188 أنظر نص الاتفاق في: Hurewitz, I, pp. 465-477. وقارن بـ: Briton Cooper Busch, "Britain and the Status of Kuwayt", in: *The Middle East Journal*, 21,2(1967), pp. 187-198.
- ولرويمر، ج1، ص 502.
- 189 Hurewitz, I, pp. 476-477. وقارن بـ: جاكين إسماعيل، مرجع سابق، ص 24.
- 190 نحن لا نتفق مع ديمونة الصباح بأن الاتفاق الذي حصل بين بريطانيا والكويت عام 1899 كان معاهدة حماية، فهو اتفاق مانع لا يشير بتاتا من الناحية القانونية إلى "حماية بريطانية" على الكويت. إن أول اعتراف بريطاني صريح بحماية بريطانية على الكويت إنما جاء عام 1914.
- 191 محمد الزعاري، إمارة آل الرشيد في حائل، بيروت 1997، ص 128.
- 192 نقلاً عن: Busch, Britain and the Status of Kuwayt, op. cit., p. 196. وقارن أيضاً بالصفحات 192، 195، 198.
- 193 راجع في هذا الخصوص مقال رندة المصري قطينه، لماذا خاف الإنجليز، مرجع سابق.
- 194 لرويمر، ج3، ص 1554-1555؛ H.R.P. Dickson, Kuwait and Her Neighbours, London 1956, p. 140.
- Dickson, op. cit., p. 141. 195
- Hurewitz, I., p. 58. 196
- Hurewitz, I., p. 76. 197
- نقلاً عن: إبراهيم، بريطانيا وامارت الساحل العماني، مرجع سابق، ص 442-445. 198
- Qouted in Landen, Oman Since 1856, p 267. 199
- Busch, Britain and the Persian Gulf, p. 139. 200
- نقلاً عن: قلنجي، ص 417. 201
- إبراهيم، صراع الأمراء، مرجع سابق، ص 164-170. 202
- لوريمر، ج1، ص 429؛ غزال، مرجع سابق، ص 218-219، 221؛ النقيب، ص 96. 203
- Busch, Britain and the Persian Gulf, pp. 27,30. 204
- غزال، مرجع سابق، ص 218-222. 205

- John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century*, London 1962, p.23. 206
- غزال، ص 221. 207
- Marlowe, op. cit., p. 222. 208
- Wilson, p. 248. 209
- النقيب، ص 96. 210
- لوريمر، ج1، ص 467. 211
- غباش، مرجع سابق، ص 245-246. 212
- أنظر فوق ص 31. 213
- Busch, *Britian and the Persian Gulf*, p. 79. 214
- Landen, pp. 394-395؛ ص 279-280؛ 215
- Peterson, op. cit., p.141. 216
- 217 أنظر تفاصيل هذه المعاهدة في غباش، ص 292-298.
- 218 ينقل غباش قول ونغيت Wingate الذي قاد المفاوضات بين السلطنة والإمامة، الأهداف الاستعمارية البريطانية من وراء معاهدة السيب، وكيف أن بلاده كانت تفكر أولاً وأخيراً بمصالحها الإمبريالية: "لم تأخذ في الاعتبار إلا مصلحتنا، ولم يُؤَلَّ أي انتباه للظروف السياسية والاجتماعية الخاصة بالبلد وحكامه. وبرشوتنا السلاطين وحملهم على تطبيق تدابير غير شعبية كنا المستفيدين دون سوانا، وبالسماح لهؤلاء بالحكم دون معارضة تمكنا من عزل الداخل ومنعنا السلاطين من إعادة بسط سيطرتهم على مجمل البلاد"، غباش، ص 298. 219
- 219 نقلاً عن جاكلين إسماعيل، سياسة بريطانيا في الخليج، مرجع سابق، ص 24.
- 220 الزعاري، إمارة آل الرشيد، مرجع سابق، ص 134.
- 221 Roberts, op. cit., p. 18.
- 222 ظافر محمد العجمي، الكويت في عصر الشيخ مبارك الصباح 1863-1915 مع التركيز على الجانب العسكري، رسالة ماجستير في التاريخ/ جامعة القديس يوسف 1997، ص 110-112.
- 223 الزعاري، ص 129-130، 172-173.
- 224 David Roberts, "The Consequences of the Exclusive Treaties: A British View", in: B.R. Pridham ed., *The Arab Gulf and the West*, London ect. 1985, p.16.
- 225 Hurewitz I, p. 567-569. وقارن بـ وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، لندن 1991، ص 38-41.
- 226 Hurewitz, I, pp. 567-571.
- 227 Daniel Silverfarb, "The Anglo-Najd Treaty of December 1915", in: *Middle Easter Studies* 16, 3(1980), p. 169.
- 228 Hurewitz, II, p. 6-7. الصباح ص 313. وحول ردود الفعل الدولية على التعهد البريطاني، انظر مقالها.
- 229 أنظر في هذا الخصوص، عبد الله بن الحسين، مذكراتي، عمان 1989، ص 135-137.
- 230 عبد اللطيف حسن الرميحي، "قراءة في المنهج السياسي للملك عبد العزيز آل سعود"، في: *الوثيقة* 15(1989) ص 204-207.
- 231 الزعاري، ص 177.
- 232 Silverfarb, op. cit., p. 170.
- 233 Silverfarb, op. cit., p. 168.
- 234 المرجع السابق، ص 167.
- 235 بابعير، مرجع سابق، ص 469-471.
- 236 Hurewitz, II, pp. 46-56. وحول الاتصالات بين بريطانيا والشرق حسين، أنظر:

- Arnold Toynbee, "The McMahon – Hussein Correspondence: Comments and a Reply", in: *The Journal of Contemporary History* 5, 4(1970), pp. 185 – 200.
- الزعارير، مرجع سابق، ص 173. 237
- الرميحي، قراءة في المنهج السياسي للملك عبد العزيز آل سعود، مرجع سابق، ص 207-209. 238
- عبد الوهاب بن صالح بابعير، "عبد العزيز آل سعود والسياسة البريطانية في الخليج العربي في الربع الأول من القرن العشرين"، في: *المجلة التاريخية المصرية*، اليوبيل الذهبي 38(1991-1995)، ص 460-468، 471. 239
- راجع في هذا الخصوص، عبد الله بن الحسين، مذكراتي، مرجع سابق. 240
- Hurewitz, II, pp. 57-58. وقلعجي، الخليج العربي، ص 493-494. 241
- Hurewitz, II., pp.57-58. 242
- لوريير، ج 1، ص 499، وج 3، ص 1249 و1256. 243
- لوريير، ج 3، ص 1257-1258. 244
- أنظر فوق ص 36 - 37. 245
- Hurewitz, II, pp. 75-76. 246
- D. C. Trade, and Politics in British Foreign Policy 1815-1914, Oxford 1968, 247
- M. Platt, Finance, p. 245. 248
- Busch, Britain and the Persian Gulf, op. cit., P 497. 249
- إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، مرجع سابق، ص 226؛ لوريير، ج 1، ص 346-348. 249
- جورج خوري، "المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية"، في: *دراسات تاريخية*، (دمشق)، 42/41(1992)، ص 90. 250
- عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، ج 1، بيروت 1971، ص 419. 251
- نقلاً عن: غباش، ص 274. 252
- لوريير، ج 2، ص 1101-1102، 1191-1192؛ جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، ص 40 - 41. 253
- لوريير، ج 1، ص 443-444. 254
- روزماري سعيد زحلان، الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 119-120. 255
- لوريير، ج 6، ص 3218-3227، 3228-3231، 3232-3235، 3259. 256
- غزال، ص 222. 257
- خالد خليفة الخليفة، تجارة البحرين، مرجع سابق، ص 40-42. 258
- لوريير، ج 2، ص 806-807 و850-851. 259
- Wilson, The Persian Gulf, P 237; Peterson, Oman, op. cit., p. 142.
- المرجع: علي أبا حسين/ ب.ك. نارين، "العوامل المؤثرة على المصالح الاقتصادية البريطانية في الخليج العربي عام 1907"، في: *الوثيقة*، 13(1988)، ص 17. 260
- لوريير، ج 2، ص 805-807. 261
- Wilson, The Persian Gulf, P 247; Peterson, Oman, p. 142; Busch, Britain and the Persian Gulf, p. 17. ؛ قلعجي، الخليج العربي، ص 425. 262
- قلعجي، ص 424-431. 263
- المرجع السابق، ص 433-442. 264
- إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، مرجع سابق، ص 244. 265
- لوريير، ج 1، ص 1066-1067. منعت بريطانيا تجارة الرقيق نظرياً بموجب قانون صدر عام 1772. ومع ذلك استمرت هذه التجارة حتى عام 1833 إلى أن صدر قانون آخر ألغى حق ملكية الرقيق في كل الممتلكات 266

- البريطانية. بعد ذلك التاريخ، أخذت بريطانيا تحرر الرقيق تحت علمها ، أنظر: John Marlowe, The Persian Gulf pp. 13-14 ؛ لوريمر، ج6 ، ص 3572-3573؛ إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص 239.
- 267 إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص 238.
- 268 Hurewitz, I, p. 219.
- 269 لوريمر، ج2، ص 1066-1067، ج 6، ص 3578-3579-3583؛ إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص 245-246، 420-422، 426-428، غباش، عُمان، ص 178.
- 270 لوريمر، ج2، ص 1100، ج3، ص 1338. ؛ Wilson, The Persian Gulf, p. 218.
- 271 النقيب، مرجع سابق ص 86-87.
- 272 Hurewitz, II, p. 75.
- 273 لوريمر، ج6، ص 3583؛ و: Wilson, p. 218, no. 6.
- 274 غباش، عُمان، مرجع سابق، ص 176.
- 275 Wilson, The Persian Gulf, p. 216.
- 276 لوريمر، ج6، ص 3577؛ قلعجي، ص 431. ؛ Peterson, Oman, p. 140.
- 277 لوريمر، ج6، ص 3578؛ Busch, Britain and the Persian Gulf, pp. 52ff.; Peterson, Oman, p. 140.
- والجدير بالذكر هنا، أن بريطانيا فرضت على كل من فارس عام 1851 والدولة العثمانية عام 1880 اتفاقية لمكافحة تجارة الرقيق. أنظر: Marlowe, op. cit., p. 14.
- حول الاتفاقية مع الدولة العثمانية، لوريمر، ج6، ص 3584-3586 وحول فارس، المصدر نفسه ، ج 6، ص 3586-3588.
- 278 لوريمر، ج1، ص 484، ج6، ص 3742، 3743، 3756-3757.
- 279 جاكلين إسماعيل، سياسة بريطانيا في الخليج والكويت، مرجع سابق، ص 27.
- 280 لوريمر، ج6، ص 3732.
- 281 جاكلين إسماعيل، ص 27.
- 282 Busch, Britain and the Persian Gulf, pp. 272, 277f.
- 283 جاكلين إسماعيل، مرجع سابق، ص 26.
- 284 لوريمر، ج1، ص 505-506، 619-620.
- 285 أبا حسين/نارين، العوامل المؤثرة، مرجع سابق، ص 29-30؛ Busch, Britain and the Persian Gulf, p. 273; Wilson, p. 239.
- 286 لوريمر، ج2، ص 1123؛ جاكلين إسماعيل، مرجع سابق، ص 27؛ قطينه، لماذا خاف الإنجليز، ص 198.
- 287 Busch, Britain and the Persian Gulf, pp. 52, 275, 301f.
- 288 النقيب، ص 88؛ وأبا حسين/نارين، العوامل المؤثرة على المصالح الاقتصادية البريطانية، مرجع سابق، ص 16.
- 289 أبا حسين/نارين، العوامل المؤثرة على المصالح الاقتصادية البريطانية، ص 16.
- 290 لوريمر، ج2، ص 1100-1101.
- 291 نقلًا عن: جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، مرجع سابق، ص 40. وطبقاً للوثيقة التي يوردها عبد العزيز إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص 430-431، فإن تاريخ المعاهدة هو عام 1862.
- 292 لوريمر، ج 1، ص 612، ج2، ص 739؛ جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، مرجع سابق، ص 40؛ Busch, Britain and the Persian Gulf, pp. 9, 239-240.
- 293 Peterson, p. 140.
- 294 Hurewitz, II, p. 76.
- 295 قلعجي، ص 423-424.
- 296 قلعجي، الخليج العربي، ص 426-427.

- 297 نقلاً عن: قلنجي، ص 439.
- 298 لوريمر، ج2، ص 805؛ Wilson, The Persian Gulf, p. 236.
- 299 Wilson, pp. 246-247.
- 300 لوريمر، ج 1، ص 564-565، 3، 1409-1411.
- 301 فؤاد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، بيروت 1983، ص 135-138.
- 302 Hurewitz, I, p. 569. وقارن بـ: جلال زكريا قاسم، النزاع البريطاني العثماني ص 368.
- 303 لوريمر، ج2، ص 848-850.
- 304 David Roberts, p. 26.
- 305 نقلاً عن: Hurewitz, I, pp. 570-571.
- 306 فؤاد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، مرجع سابق، ص 207-208.
- 307 Roberts, P 26.
- 308 قلنجي، الخليج العربي، ص 450-451.
- 309 نقلاً عن: من تاريخ الخليج العربي، سلسلة ثقافية عسكرية تشرف على إصدارها الكلية العسكرية، بغداد 1972، ص 28.
- 310 Roberts, op. cit. ,pp. 26-27.
- 311 جمال زكريا قاسم، إمارات قديمة ودولة حديثة، مرجع سابق، ص 46.
- 312 نقلاً عن: غباش، ص 273.
- 313 بعد صدور مرسوم عام 1848، الذي منح البحارة البريطانيين مكافآت مالية عند القاءهم القبض على سفن عربية تتاجر بالرقيق، أزداد تعرض السفن البريطانية للسفن العربية. وقد قامت دوريات التفيتش البحرية البريطانية خلال عامي 1868 و1869 بتدمير 71 سفينة عربية بحجة تعاطيها تجارة الرقيق، أنظر قلنجي، ص 414 و
- غباش، ص 260-261.
- 314 غباش، ص 253-254.